المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)

الدكتور أيمن الشبول*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى وصف التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في تزايد نسبته في بلدة الطرة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عمد الباحث إلى الإقامة في الميدان مستخدماً أسلوب الملاحظة وإجراء المقابلة المطولة والمعمقة مع طرفي العلاقة، المطلقين والمطلقات، وأسرهم. وتبيّن من تحليل الوقائع الميدانية أن الخروج على مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته وارتباطاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساندة مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتداخلة بأحكام الشريعة والأعراف والتقاليد العشائرية والتحولات التي يمر بها المجتمع. وكشفت الدراسة كذلك عن وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق؛ إذْ إنَّ المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية، فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات

*كلية الآثار والأنثروبولوجيا – جامعة اليرموك- الأردن

وتقاليد عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك، والعلاقة بين الزوجين، والصفات والطبائع الخاصة لكليهما وتدخل الأهل تؤثر سلباً أو إيجاباً في طبيعة سير العلاقة بينهما وبين المجتمع.

وانتهت الدراسة إلى أنَّه لا بد من تدخل وتضافر جهود المجتمع بأفراده ومؤسساته وهيئاته الاجتماعية والدينية والقانونية بموضوعية لمعالجة هذه المشكلة ووضع حد لها؛ وكذلك القيام بدراسة تاريخية من قبل مختصين يتم فيها توثيق وقائعه وحيثياته وتحديد السياقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة به لكي يتسنى وضع العلاج اللازم لها.

مقدمة:

تعدُّ مشكلة الطلاق من الظواهر التي تمتاز بطابع الخصوصية رغم أن تأثيرها يتعدى الفرد ليشمل المجتمع ككل، فأطراف العلاقة المتضررون من الطلاق يلحق بهم الأذى المعنوي والمادي مدة طويلة، مما يترتب عليه خلل في العلاقة الشخصية والأسرية والاجتماعية. فقد أضحت هذه الظاهرة مشكلة واضحة في مجتمعاتنا، تؤرق حياتنا وتغذي الشقاق بيننا وتمزق نسيج بنائنا الاجتماعي وتجعل منا أناساً عدميين يمتطون صهوة عقلية تجذرت فيها ذكورة متسلطة أفل بريقها بإعلان الطلاق. فهل الطلاق سلاح يبرزه الرجل لبسط نفوذه ولإثبات رجولته؟ وهل يطلق الرجل متى أراد لمجرد الطلاق؟ وما دوافع الطلاق في مجتمعنا؟

من جانب آخر إن للمرأة مكانة ووظيفة تقوم بها من خلال ما أُسند إليها من أدوار اتفق وتعارف عليها المجتمع واستحقاقاً لما ضمنته وحصنته لها الشرائع السماوية، بيد أن ضروب مختلفة ومتباينة من المؤثرات الداخلية والخارجية، ولاسيَّما ما يتعلق منها بالانفتاح الاقتصادي والتكنولوجيا التي أصبحت في متناول الجميع فضلاً عن مظاهر العولمة الأخرى، التي تعاظم أثرها في السنوات الأخيرة قد أخذت تؤثر سلباً في منظومة الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي الذي بدأ نتاجها يظهر للعيان وينال من المرأة ومن أسرتها والمجتمع الذي تنتمي إليه، مما جعل منها ضحية لمجموع هذه المتغيرات التي عملت مجتمعة على خلق خلل في العلاقة الأسرية نتج عنه طلاقها وانفصالها عن زوجها وأسرتها ومجتمعها رغم قناعتنا بأنَّ هذا ما لا تُفضِّلُهُ أعراف وشرائع كثير من المجتمعات التي تجيز الطلاق.

مشكلة الدراسة:

إن الطلاق من الموضوعات المهمة والجديرة بالاهتمام نظراً إلى ما للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة من أثر في تزايد حدوثه، ويعدُّ كذلك من الآفات

الاجتماعية التي أخذت تعصف بتركيبة مجتمعنا الأردني وببنائه الاجتماعي الذي طالما اتصف بتماسكه وتآلفه وتضامنه نظراً إلى تزايد نسبته التي تعكس وضعاً اجتماعياً غير صحي. وبمقارنة بسيطة بين عقود الزواج وحالات الطلاق تبيّن أن أكثر من خمس حالات الزواج التي تتم على مستوى الأردن يؤول مصيرها إلى الطلاق، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت عقود الزواج المسجلة في عام 2005 لدى دائرة الإحصاءات العامة 56418 أي ما يعادل 10.3 عقد لكل ألف نسمة من السكان، في حين بلغت حالات الطلاق للعام نفسه 10231 أي ما يعادل 1.9 حالة لكل ألف نسمة من السكان. أما على صعيد المحافظات فنجد أن محافظة اربد التي تمت على ارض إحدى قراها (الطرة) هذه الدراسة قد بلغت عقود الزواج المسجلة للعام نفسه 10346 في حين شكلت حالات الطلاق 1572، هذا يعني أن أكثر من سدس حالات الزواج يكون مصيرها الطلاق. في حين إن عقود الزواج في بلدة الطرة، مكان إجراء الدراسة، للعام نفسه قد بلغت151 عقد زواج و 85 قضية طلاق؛ أي أنَّ أكثر من نصف حالات الزواج تنتهي بالطلاق. ويمكن أن نعزو سبب الطلاق على صعيد الأردن بشكل عام، وفي نطاق بلدة الطرة بشكل خاص إلى التحولات والتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، وعكست نفسها على الحياة الاجتماعية مما كان لها عميق الأثر في العلاقات الاجتماعية والأسرية التي أسهمت بدورها بتفشي وتزايد حالات الطلاق في بلدة الطرة بشكل خاص وفي الأردن بشكل عام. وتوضح الجداول التالية مدى تزايد نسبة الطلاق في بلدة الطرة إذا ما قيست بحالات حدوثها في الأردن عموماً وبنسبتها في محافظة اربد التي تعدُّ الطرة إحدى بلداتها، ومقارنة بعدد السكان وعدد عقود الزواج:

جدول رقم (1)

الخصائص الاجتماعية للأردن (2001-2005)

	السنة				
	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
عدد السكان المقدر بالألف	4.978	5.098	5.230	5.350	5.473
عقود الزواج	49794	46873	48784	53754	56418
حالات الطلاق	9017	9032	9022	9791	10231
معدل الزواج (لكل ألف من السكان)	10.1	9.2	9.4	10.0	10.3
معدل الطلاق (لكل ألف من السكان)	1.8	1.8	1.7	1.8	1.9

جدول رقم (2)

الخصائص الاجتماعية لمحافظة اربد (2001-2005) *

المؤشر	السنة				
	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
عدد السكان	860393	882092	904621	928292	974800
عقود الزواج	9139	8441	9040	10066	10346
حالات الطلاق	1441	1381	1358	1504	1572
معدل الزواج (لكل ألف من السكان)	10.6	9.5	9.9	10.8	10.6
معدل الطلاق (لكل ألف من السكان)	1.7	1.6	1.5	1.6	1.6

* كما ورد في سجلات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للأعوام المذكورة أعلاه.

جدول رقم (3)

الخصائص الاجتماعية لبلدة الطرة (من السجلات الرسمية 2000 - 2006)*

المؤشر	السنة					
	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد السكان	13767	14119	14466	14844	15289	16704
عقود الزواج	139	157	157	152	151	162
حالات الطلاق	81	83	90	87	85	93
معدل الزواج (لكل ألف من السكان)	9.6	11.1	10.8	10.2	9.9	9.7
معدل الطلاق (لكل ألف من السكان)	5.9	5.9	6.2	5.9	5.5	5.6

استناداً إلى ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتكشف عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية التي أدّت دوراً مهماً في تزايد نسبة الطلاق في الطرة دون غيرها من القرى في محافظة إربد. و لكون الطلاق حقاً يمارسه الرجل وفعلاً يقع من قبله على المرأة، فإنَّ الأخيرة تحتل الجزء الأكبر من التحليل على حساب الطرف أو المعلوم الآخر لمعادلة الطلاق ألا وهو الرجل، لذلك فإنَّ الدراسة لا تركز على المطلقة فحسب كما جاء في غالبية الدراسات التي اهتمت بالظاهرة، وإنما تعنى بدراسة العلاقة بين طرفي المعادلة وتحليلها (الرجل والمرأة أو المطلق والمطلقة) من أجل الوقوف على حقيقة الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة الطلاق في بلدة مازالت تتمسك بتراثها الثقافي، مع الأخذ بالحسبان العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية والإعلامية جميعها وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة وذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في تفشي هذه الظاهرة.

* معلومات مستقاة من سجلات المحكمة الشرعية في الرمثا وسجلات المأذونين الشرعيين وسجلات المحامين.

فرضيات الدراسة:

إن الفرض الرئيس للدراسة يستند إلى أن للمتغيرات والتحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية العصرية التي تنامت وتطور المجتمع أثراً في تزايد نسبة الطلاق في بلدة الطرة؛ والتوصل إلى معرفة الدوافع الجوهرية الجديدة إلى الطلاق التي نتجت عن التحولات الاجتماعية التي صاحبت الأسرة في الوقت المعاصر، وما لها من أثر في شيوع مظاهر القلق والاضطراب والتناقض بين الأفراد والأسر، ومعرفة الأسباب تمهد لنا وضع بعض المقترحات والتوصيات التي لربما تعمل على الحد من المشكلة ومحاولة معالجتها، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما مدى تأثر قرار الطلاق بعملية اختيار الشريك وطبيعة المشكلات التي تمّت مواجهتها خلال مدة الخطوبة وبعد الزواج؟
2- ما علاقة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية بحدوث الطلاق؟
3- ما طبيعة المشاكل والنتائج المترتبة على الطلاق بالنسبة إلى المطلقين والأطفال؟
4- ما دور المجتمع في الحد من ظاهرة الطلاق في ضوء المتغيرات التي تفرض حضورها بقوة على الواقع المعاش ؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية التي عملت على رفع نسبة الطلاق في بلدة الطرة دون غيرها من القرى في محافظة اربد، كما ترمي الدراسة إلي بيان الأهداف الآتية:

1- توضيح أثر الكيفية أو الطريقة التي تم بها اختيار الشريك والمشكلات التي تحصل خلال مدة الخطوبة في اتخاذ قرار الطلاق.
2- الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية التي تحدث الطلاق.

3- بيان طبيعة المشاكل والنتائج المترتبة على الطلاق وأثرهما في المطلقين والأولاد.
4- إبراز أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع للحد من ظاهرة الطلاق في ضوء المتغيرات التي تفرض حضورها بقوة على الواقع المعاش.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المبررات والأسباب التي جعلت من ظاهرة الطلاق في بلدة الطرة حالة تستدعي البحث والدراسة بالاتي:

1- تزايد نسبة حالات الطلاق بشكل ملفت للنظر مقارنة بغيرها من القرى والبلدات الأخرى للواء الرمثا.
2- لكونها تشكل أعلى نسبة لحالات الطلاق على مستوى محافظة اربد.
3- قلة الدراسات ذات المنهج الانثروبولوجي للظاهرة بشكل عام ولبلدة الطرة بشكل خاص.
4- عدم وجود دراسات انثروبولوجية تناولت ظاهرة الطلاق وعلى وجه الخصوص لبلدة الطرة.
5- تركيز معظم الدراسات بشكل عام على المرأة دون الأخذ بالحسبان دور الرجل.في العملية.

الدراسات السابقة:

تعدُّ ظاهرة الطلاق من أكثر أنماط المشكلات الاجتماعية خطورة على البناء الاجتماعي لارتباطها بأكثر النظم الاجتماعية تأثيراً في حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام، ألا وهي الأسرة. وفي ضوء أهمية هذا الموضوع تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتشخيص ظاهرة الطلاق المتزايدة لمجتمع بلدة الطرة، بوصفها إحدى الظواهر المرتبطة بعملية التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي التي يمر بها المجتمع خلال المرحلة الحالية، إذْ إنَّ حجم الظاهرة وخصائصها العامة وما تمثله من مشاكل

اجتماعية وثقافية تؤثر في الظروف المرتبطة بالتكوين الأسري في المجتمع الأردني وما يتمخض عنها من نتائج ضارة على الأفراد والأطفال وعلى النسيج الاجتماعي، وتعمل على تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية للمجتمع.

وما زالت ظاهرة الطلاق تشكل محوراً مهماً يتم تناولها بالدراسة والتحليل من قبل كثير من الدراسات المنهجية، فالعلوم الشرعية والفقهية والدراسات الاجتماعية قد تناولتا ظاهرة الطلاق كل من منظوره الخاص، وقد اقتصرت العلوم الشرعية على بيان مشروعيته وأحكامه الفقهية والعدلية وبيان أنواعه فضلاً عن تفسير الآيات القرآنية ذات العلاقة بموضوع الطلاق مركزة بذلك على المرأة لكونها محط اهتمام المجتمع والحلقة الأضعف فيه. في حين أن الدراسات الاجتماعية تناولت الظاهرة ذاتها من مختلف العوامل المؤدية إليها والمؤثرة فيها، إلا أن هذا العلم لم يلامس في الدراسات التي قدمها واقع حياة من يقوم بالطلاق ويقع عليه هذا الفعل، واكتفى بعرض الظاهرة وتصويرها من خلال أرقام وإحصائيات جافة وجامدة لواقع يعج بالحياة والتفاعل ويؤثر ويتأثر.

ومهما تكن الأسباب المؤدية إلى الطلاق وأسباب ارتفاع نسبته في بلدة الطرة الواقعة ضمن لواء الرمثا إلى الشمال من الأردن، فإنَّه في واقع الحال يعكس وضعاً اجتماعياً غير صحي وحالة فريدة جديرة بالاهتمام، كون الذي يحدث ليس فقط نتيجة تفاعلات واحتقانات للعلاقات بين الزوجين وأسرهم فحسب بل هي في حقيقة الأمر نتاج للعديد من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أخذت تعصف بالمجتمع الأردني في السنوات الأخيرة. أضف إلى ذلك دخول المرأة مجالات العمل المختلفة وما ترتب عليه من استقلالية اقتصادية عن الزوج مما جعل لها دوراً أكبر في الحياة الأسرية، وهكذا أصبحت المرأة تشارك الرجل في العملية الإنتاجية وأصبحت أكثر استقلالية في قرارها.

الدراسات العربية:

تعزو الدراسات الاجتماعية التي تعتمد الاستبانة ودلالاتها الإحصائية منهجاً لها أسباب تعاظم نسبة الطلاق في الأردن والوطن العربي إلى تدخل الأسرة وسوء التفاهم ووجود نساء أخريات فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والعقم وغياب الزوج (برهوم، 1977) ويضيف بأنَّ أسباب حدوث الطلاق جد كثيرة، ولا يوجد سبب بعينه يؤدي إلى حدوثه ولكنها جملة أسباب تتفاعل مع بعضها وتتداخل فيما بينها فتؤدي إلى وقوعه، لذلك يجب تناول ظاهرة الطلاق من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية (برهوم، 1986). ويعدُّ عدم التجانس بين الزوجين من حيث العمر وعلاقته بالدخل والمهنة من أكثر الأسباب المؤدية إلى الطلاق في مدينة الكرك (المجالي، 2000) في حين تعود أسباب الطلاق في مدينة الرياض إلى فارق السن وكثرة مطالب الزوجة وعدم الإنجاب فضلاً عن الأسباب الأخلاقية واختلاف العادات والتقاليد ووجود أولاد من الزوجة السابقة (الفيصل، 1991)، ويعزى الطلاق بين الأزواج القطريين إلى عدم التكافؤ والنقص في إدراكهم لمعنى مسؤوليات الحياة الزوجية (الغانم، 1998) فضلاً عن النفور الطبيعي وتدخل الأهل وسوء العشرة والعامل الجنسي (الخطيب، 1993).

وهناك دراسات ترى في عدم وعي المرأة بشكل عام والريفية بشكل خاص لحقوقها الشرعية والمدنية المتعلقة بالطلاق جعلها تسلم بقدرها خضوعاً لإرادة العادات والتقاليد الاجتماعية، لهذا فإنَّ المجتمع يلقي دائما اللوم على المرأة سواء أكانت هي المسؤولة عن وقوع الطلاق أم لا، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الأبوي ألبطريركي (شرابي، 1992) الذي يتوقع من المرأة أن تتنازل عن كثير من الحقوق وأن تضحي من أجل المحافظة على استمرارية الزواج وديمومة الأسرة. بطبيعة الحال إن هذا يشكل إجحافاً كبيراً بحق المرأة لأنه ليس بها وحدها يحافظ على بقاء العلاقة الزوجية وتماسك الأسرة واستمراريتها وإنما بتفاعل الطرفين وتعاونهما، وهذا من بديهيات الأمور التي يجب على كليهما إدراكها وبشكل خاص الزوج لكونه

صاحب الإرادة والسلطة والكلمة الآمرة والناهية في أسرته. وبهذا الحرص على تقاسم المسؤولية تتمّ المحافظة على الكيان الأسري والحيلولة دون وقوع الطلاق ومنع التفكك الأسري. ويرى الثاقب في دراسته لظاهرة الطلاق في مجتمع الكويت أن أسبابه قد جاءت نتيجة للتغير الثقافي والاجتماعي التي تتكشف أبعادها في بداية الزواج الذي تكون نهايته الطلاق (الثاقب، 1996: 55-71).

الدراسات الأجنبية:

على الرغم من أن للمجتمعات الغربية واقعاً اجتماعياً وثقافياً يختلف في مضامينه وطبيعته وتركيبته عن المجتمعات العربية إلا أن الطلاق لا تختلف معانيه ومضامينه وتبعاته في المجتمعات جميعها، لهذا فإنَّ الفريز (Alvarez) ومن منظور خبرته الشخصية في الحياة يربط ما بين الطلاق والانتحار من حيث كونهما يعبران عن روابط مقدسة، فالطلاق ينهي العلاقة الزوجية المقدسة والانتحار ينهي حياة الانسان وهي كذلك مقدسة، وقد وجد أن الطلاق في بريطانيا يحصل في السنوات الأولى من الزواج، أي جراء ما يترتب على عقد الزواج المدني أو الكنسي من التزامات ومسؤوليات (Alverez, 1981). وقد وجد كوهين (Cohen) من خلال دراسته للمرأة المسلمة في أفريقية، وعلى وجه الخصوص في نيجيريا، أنَّ الصراع على السلطة بين الزوجين وعدم المساواة والرضا في إشباع الحاجات البيولوجية والاجتماعية بينهما وما ينتج عنه من عدم طاعة الزوجة لزوجها فضلاً عن عدم الاستقرار الزواجي والاجتماعي والمكاني أسباب مؤدية إلى الطلاق (Cohen, 1971). أمَّا جودي (Goode) فيعتقد أن ارتفاع نسبة الطلاق ترجع إلى الفروق بين الريف والحضر والخلاف على الأطفال وعمل المرأة، فضلاً عن طبيعة البناء القرابي وأثره في الحياة الأسرية (Goode, 1978)، كما أن للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتأثر الثقافي بين الشعوب والأجناس والأعراق (Ethnic acculturation)، وما تعانيه المرأة العربية من ظلم وعدم مساواة وفوارق من حيث العمر والتعليم دور في حدوث الطلاق (Goode, 1993).

إن الطلاق كمرحلة نهائية للعلاقة بين الزوجين يشكل صدمة مؤثرة للأفراد والأسرة وكذلك لأسرتي التوجيه (والدي المطلقين)، علماً بأنَّ الشخص الذي يبدأ المطالبة بإنهاء العلاقة الزوجية عادة ما يكون أقل تأثراً وإحباطاً وأكثر شعوراً بالذنب من الطرف الآخر (Hill and Rubin, 1976: 147-160) ومن ناحية أخرى يعدُّ الطلاق تجربة مؤلمة للأبناء، إلا أن كثيراً من الدارسين لموضوع الطلاق يعزون سبب بقاء الأزواج محافظين على البناء الأسري وعدم اللجوء إلى الطلاق رغم وجود حالة من عدم الرضا والتوتر داخل الأسرة، لرغبتهم في حماية الأبناء من عواقب الطلاق، وقد يكون ذلك قراراً ليس سليماً في كثير من الأحيان وقد أثبتت كثير من الدراسات أنَّ بقاء الأطفال في وسط ضغوط سيكولوجية وفي ظل أسر متوترة اجتماعياً في علاقاتها وارتباطاتها يعدُّ أكثر ضرراً وسوءاً من الطلاق ذاته (Bane, 1976: 103-117). ومع ذلك فإنَّ الأطفال تتاح لهم فرصة أفضل في الحالة التي يعيشون فيها في ظل أسرة غير مفككة، حيث توجد هناك العديد من الحالات الدراسية التي أكدت أن الأطفال ولاسيَّما الصغار منهم قد يتحطمون نفسياً بسبب عدم الإحساس بالأمان، والأشد من ذلك حالة الأبناء لما بعد الطلاق وما ينجم عنه من إحساس بالانتماء وعدم الشعور بالولاء لأسرهم (Lawton, 1980: 46).

وإلى جانب هذه الدراسة هناك دراسات أخرى تشير إلى أن أسباب الطلاق ترجع إلى مشكلات سلوكية كإدمان الكحول والزنا وعدم الالتزام بالإنفاق (Goode, 1978)، فدراسة كيلي (Kelly) التي أجراها في كاليفورنيا أثبتت أن السبب الرئيس إلى الطلاق هو الافتقار للحب وإهمال المطلقات لكثير من حاجات أزواجهن ورغباتهن (Kelly, 1982)، ويرجع كل من كينكايد و كالدويل (Kincaid and Caldwell) أسباب الطلاق إلى خلافات الزوجين المتعلقة بالأبناء وإضاعة الوقت مع أشخاص آخرين فضلاً عمَّا يطرأ على الدخل من تغير (Kincaid and Caldwell, 1995).

وتؤدي الثقافة والقيم الثقافية دوراً مهماً ومؤثراً في حياة المرأة وفي طلبها للطلاق، لهذا فهناك من يعدُّ الطلاق انعكاساً لمنظومة القيم الأخلاقية التي تستتر بقناع قضايا المساواة بين الجنسين والحرية التي يذهب ضحيتها الأطفال (Coltrane, 2003)، وقد تبيّن من خلال المقابلات التي أجريت مع عدد من النساء المسلمات في أمريكا أن للقيم الثقافية أثر كبير في حدوث طلب الطلاق، وأن نسبة حدوثه تتناسب وثقافة البلد الذي قدمن منه (Hassouneh-Phillips, 2001). وفي هولندا تبيّن أن الزواج القائم بين الهولنديين والأقليات العرقية والدينية المهاجرة هي أكثر عرضة إلى الطلاق من الزواج القائم فيما بين الأقليات العرقية والدينية المختلفة (Kalmijn, 2005)، كذلك تعمل القيم الدينية والطرائق الثقافية التقليدية المتبعة في الزواج في مالطا وأوروبا الغربية ذات المذهب الكاثوليكي في زيادة نسبة الطلاق (Abela, 2001). وهناك من يرى في عدم الاندماج أو التكيف الاجتماعي واللغوي للنساء والرجال على السواء سبباً للطلاق (Van Schalkwyk, 2005) في حين يعدُّ الطلاق والزواج في ايطاليا حماية للمفاهيم التقليدية للرجولة، لهذا فقد تعاظمت نسبته على مر الزمن نتيجة لهذه المفاهيم وللحداثة التي تعيشها الأسرة الايطالية (Seymour, 2005). كما أن القيم السلوكية ذات العلاقة بالنمط الاستهلاكي للمرأة الأردنية أثر في العلاقة الزواجية من الناحية الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية (Ubaydat, 1990)، فضلاً عن أن الدخل المحدود يؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق إذا لم توجد آليات أخرى تساعد في الإبقاء على العلاقة الزوجية (Karney, 2005).

في ماساتشوستس، وتحديداً في القرن الثامن عشر كانت رغبة المرأة في الطلاق نابعة من حبها في استعادة سلطتها وسيطرتها على مجريات حياتها ومن أجل التخلص من السلطة الأبوية أو البطريركية للزوج (Sievens, 2004). من زاوية أخرى، فهناك من يرى في الطلاق آلية داخلية تسمح للأفراد التخلص من ضغوطات ومتطلبات الارتباط الزواجي، لذلك ينظر إليه كحل قانوني واجتماعي يغير من طبيعة الالتزامات

والامتيازات المنوطة بالمتزوجين؛ على الرغم مما ينجم عنه من آثار اجتماعية وقانونية واقتصادية وشخصية (Rao, 2002) وعلى الرغم من أن هذه الآلية المتبعة قد تجعل الزوجين في حل من ارتباطهما، إلا أنَّه ينظر إلى المطلقين والمطلقات المسلمين وفق السياق الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع المحلي الصهيوني في فلسطين المحتلة كأبوين سيئين ومنحرفين (Cohen, 2003).

إن لدور المرأة ومساهمتها في اقتصاد البيت نتائج ذات حدين غالباً ما تنعكس سلباً على حياتها الزوجية ويؤدي إلى الطلاق، وقد تبيّن أن النساء اللواتي يسهمن في الاقتصاد الأسري أقل عرضة إلى الطلاق من النساء اللواتي يشاركن بنزر قليل في الموارد الاقتصادية للبيت، وذلك لكون المرأة العاملة والمساهمة في اقتصاديات البيت تتمتع باستقلالية وسلطة أكثر من غيرها من النساء غير العاملات، وهذا وحده كفيل بأنَّ يكون سبباً كافياً إلى الطلاق شريطة انعدام التفاهم بين الزوجين وتعدي كل واحد على حقوق وواجبات الآخر إذا أخذنا بالحسبان ما للتبعية الاقتصادية والالتزام من تأثير في الاستقرار الأسري (Amato, 2003). من جانب آخر، وبناءً على عينة أخذت من 71 دولة تبيّن أن نسبة الطلاق تزداد في الدول التي تمارس فيها المرأة أعمالاً خارج البيت، وعلاوة على ذلك فإنَّ عملها لا يكسبها أي سلطة أو هيبة داخل البيت، وعلى العكس من ذلك فقد تبيّن أن نسبة الطلاق تقل في الدول التي لا تمارس فيها المرأة أي عمل خارج البيت، وعلى الرغم من ذلك فهي تتمتع بهيبة وسلطة في تصريف أمور البيت إلى جانب الزوج (Greenstein, 2006). وعلى الصعيد الفردي، فقد تبيّن أن عمل المرأة لا يزعزع حياتها الزوجية من الناحية الاقتصادية، ولكن يزيد من فرص الاضطراب على صعيد تأديتها لواجباتها الأسرية مما يؤثر في النهاية في الجوانب الاجتماعية والثقافية لحياتها الزوجية والأسرية (Astone, 2002). وقد وجد سموك (Smock) أن المتزوجات يتمتعن ويعشن برفاهية اقتصادية أكثر من المرأة

المطلقة، وأفضل حالاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من غير المتزوجات والعوانس على السواء (Smock, 1999).

المنهج وأدوات الدراسة:

فضلاً عن الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع، يستند هذا البحث إلى استخدام المنهج الانثروبولوجي ذي المدخل الكلي الشمولي لدراسة الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى من خلال الملاحظة والمعاينة والوصف الاثنوغرافي لبعض الحالات الدراسية الذي تم من خلالها إعطاء وصف لواقع الأحوال والظروف المعيشة للمجتمع المبحوث. كذلك استخدم في الميدان ضمن هذا المنهج الوسائل والأدوات الآتية:

1- المسح الاجتماعي: أُجري عمل مسح عام للقرية تم من خلاله تعرّف حالات الطلاق الموجودة وتعبئة استمارات اشتملت على تساؤلات من أجل الوقوف على حقيقة الأسباب والحيثيات التي أدت بدورها إلى وقوع الطلاق.

2- المقابلات الشخصية: بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من الاستمارة عمل الباحث على اختيار بعض المطلقين والمطلقات من أجل إجراء المقابلات المعمقة التي شكل بعضها حالات دراسية.

3- السجلات والوثائق: تم الاتصال بالجهات ذات العلاقة (المحاكم الشرعية ودائرة الإحصاءات العامة) من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالزواج والطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة كمجال زمني يمكن من خلاله رصد نسب تزايد الطلاق في الطرة

4- الإخباريون: تم التعاون مع عدد من أفراد البلدة الذين يعرفون المجتمع ومن ذوي الخبرة والاطلاع والمعرفة بأحوالها.

الدراسة النظرية والميدانية:

من أجل تقديم صورة جلية وواضحة، وإعطاء تفسير وتحليل شـــمولي لظـــاهرة الطلاق في بلدة الطرة وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى، فقد قُسِّمَتِ الدراسة إلى جزأين: الأول نظري اهتم برسم صورة ووصف عام للبلدة، والثاني عملي ميداني شكل مجالاً للتحقق من مدى صحة الفرضيات النظرية علـــى أرض الواقـــع، ذلـــك أن التطبيـــق الميداني يشكل انعكاساً واقعياً لما هو نظري والعكس صحيح.

الدراسة النظرية:

في هذا الجزء من الدراسة ء وُصِفَ المكان والـــسكان والتركيبـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية لمجتمع بلدة الطرة، وكذلك أُبْرِزَتْ أهمية الوحدات القرابية من منظـــور الأرض والعرض، كما اهتم بالدوافع البيولوجية وبالخصوصية الثقافية للزواج وتسليط الضوء على المعرفة المسبقة للخطوبة كخطوة أولى للزواج تظهر في حناياها بـــوادر بذور الطلاق.

المكان والسكان:

تقع بلدة الطرة في شمال الأردن وعلى مسافة ثمانية كيلومترات من مدينة الرمثا الحدودية المتاخمة تماماً للأراضي السورية الواقعة إلى الجنوب من الطرة. وترجع إقامة السكان الحاليين في بلدة الطرة إلى مرحلة ما قبل تشكل الدولة الأردنية لأسباب اقتصادية واجتماعية سمحت بها الجغرافية التي لم تكن تعرف بعد الحدود السياسية الحديثة، فقد ساد نمط الإنتاج الزراعي الرعوي الذي اتسمت علاقاته الإنتاجية وقواه المنتجة وعلاقات الملكية وأدوات الإنتاج بالسمة القرابية. حيث العائلة والوحدة القرابية هي الوحدة الإنتاجية الرئيسة؛ وعلى هذا الأساس تم بناء الأسر الزواجية التي أخذت

في حينه سمة الزواج الداخلي حفاظاً على ملكية الأرض والقوى المنتجة داخل الوحدة القرابية التي أسست منطلقاً لتشكيل الهوية المحلية.

كان لكل من الأسر البدوية والريفية أسبابها الاقتصادية والاجتماعية لاتخاذ أراضي البلدة مكاناً للإقامة الدائمة والاعتماد على الموارد البيئية الطبيعية المتاحة المتمثلة بزراعة المحاصيل الشتوية والصيفية وتربية المواشي بغرض إنتاج الحاجات الضرورية للعيش وتبادل الفائض مع المجتمعات الأخرى. يقول هوتيروث (Hutteroth) إنَّ عدد سكان الطرة سنة 1596 م، بلغ في نهاية القرن السادس عشر 690 موزعين على 94 وحدة منزلية كانت تدفع 300 آكجة* تركية (Aqja) ضريبة رسم الأعراس (Hutteroth, 1977: 205). وحسب معطيات دائرة الإحصاءات العامة، وبناء على التعداد العام للسكان والمساكن الذي أُجري في عام 1994 بلغ عدد سكان البلدة 11664 نسمة (5978 ذكور و 5686 إناث)، وفي عام 2004 بلغ عدد سكانها 14844 نسمة (7554 ذكور و 7290 إناث)، وفي نهاية عام 2006 قدر عدد سكانها بـــ 15704 نسمة (8078 ذكور و 7626 إناث).

ومع مرور الزمن تزايد أعداد أعضاء الوحدات القرابية عن طريق الزواج الذي اتخذ أيضاً سمة الزواج الخارجي وشكل التحالف السياسي بحيث اتسعت دائرة النسب والمصاهرة بين مختلف الوحدات القرابية المحلية وبنسبة أقل بينها وبين المجتمعات الأخرى التي قدمت من مناطق جغرافية متعددة. فأصبح البناء الاجتماعي لسكان البلدة يتكون من مجموعات قرابية رئيسة تسمى "عشائر" تنقسم داخلياً إلى وحدات قرابية أصغر تسمى "أفخاذ".

* أو آقجة (Akge) وهي وحدة نقدية من العملات الفضية في العصر العثماني مضروبة من الفـضة منذ عهد أورخان بن عثمان، وتذكرها المصادر الأجنبية بأسم أسبر (Asper) (الخطيب، 1996: 13)، وهي في الأصل كلمة مغولية تعني الفضة البيضاء وتساوي درهم فضة (العارف، 1961: 339).

التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع بلدة الطرة:

تعدُّ هذه البلدة منطقة ريفية بالمعنى الاجتماعي، من حيث البناء والعلاقات الاجتماعية القائمة على روابط القرابة الدموية الأبوية وعلى روابط النسب والمصاهرة. وكبقية البلدات فقد تعرض مجتمعها لتغيرات عميقة طالت معظم جوانب الحياة الاقتصادية بظهور نشاطات اقتصادية حديثة أدت إلى تراجع النشاط الزراعي الريفي "القديم" الذي كان سائداً ومكوناً رئيساً إن لم يكن وحيداً ومرتكزاً أساسياً للحياة المعيشية للقرية قديما. رافق ذلك تغيرات حضرية طالت البنية التحتية للهيكل التنظيمي للبلدة بصورة عامة تمثلت بالتوسع العمراني وبحاجات الحياة الحضرية ومتطلباتها والخدمات الحديثة وتغير في ملكيات الأراضي التي انعكست بالنتيجة على الروابط والعلاقات الاجتماعية كعلاقات القرابة والجوار والصداقة والمصاهرة وتداخل في البنية الديمغرافية للأحياء أو الحارات التي اتسمت سابقاً بالسمة القرابية (الأحياء أو الحارات القرابية).

تزامن هذا التغير الاجتماعي مع الانفتاح على مجتمعات أخرى ونشاطات اقتصادية واجتماعية جديدة أثرت في عناصر أو سمات المركب الثقافي للبلدة الذي يتضمن قيماً وعادات وتقاليد اجتماعية ودينية من خلال آلية التثاقف بالاقتباس والاستعارة وتقليد ومحاكاة للمجتمعات التي تم الاتصال بها والتي بدورها أثرت في عادات وتقاليد الزواج ابتداء من الخطبة مروراً بتفاعلاته الداخلية بين الزوج والزوجة وانتهاء بعلاقة الأسرة الزوجية بمحيطها الخارجي سواء مع الأهل أو مع المجتمع الكبير، الأمر الذي انعكس سلباً على استقرار الحياة الزوجية مما أسفر عنه إنهاء للعلاقة الزوجية بالطلاق. لهذا فمن الأهمية بمكان تعرّف طبيعة التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للقرية القديمة ومدى الدور الذي أدّته في ظاهرتي الزواج والطلاق.

الوحدات القرابية من منظور الأرض والعرض:

تتميز عشائر البلدة بالانحدار الدموي الأبوي المنبثق من الجد الأعلى الذي يشكل الهوية المنتسب لها الأبناء كلّهم من الجنسين لكنها في الوقت نفسه ترتبط بعلاقات قرابية أخرى من طرف الأم، وعلى هذا تكون البناء الاجتماعي للقرية من وحدات قرابية أبوية دموية ارتبط الزواج بينها على أساس ملكية الأرض وحيازتها من جانب خط الانحدار الأبوي، كما ارتبطت الوحدة القرابية على أساس روابط النسب والمصاهرة من جانب الأم، لكن النسب والقرابة بقي معتمداً على الانتساب لعشيرة الأب التي يتشكل منها البناء القرابي لعشائر البلدة التي من أهمها: عشائر الجنايدة، قرباع، الدرابسة، الحجازات، الرمضان، السخاينة، الحايك، المصاروة وغيرها؛ وقد أدّت الروابط القرابية الدموية وتداخل علاقات الزواج والمصاهرة دورها بدخول هذه العشائر في تحالفات كان للزواج دوره في تمتين العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة والزواج وتأكيد بناء الجماعة عن طريق الربط بين الدم والمصاهرة.

كان الزواج الداخلي Endogamy والزواج المفضل Preferential marriage هما النمطان السائدان بين الأقارب المتوازين Parallel Cousin من أبناء وبنات العم خلال مرحلة نمط الإنتاج الفلاحي الريفي. وهذا النوع من الزواج يجد تفسيره في العلاقة بين حقوق الحيازة والملكية من جانب والقرابة في المجتمع القروي من جانب آخر، ذلك أن الزراعة بما تتضمنه من ملكية قرابية للأراضي بوصفها الثروة الرئيسة للاقتصاد المعاشي، والأسرة لكونها الوحدة المنتجة والمستهلكة، قد أبقت الزواج محصوراً في إطاره الداخلي فيما بين الأقارب المنحدرين من جد واحد. وفي هذا السياق خلص ادموند ليتش (Edmund Leach) في دراساته للمجتمعات القروية إلى أن ليس لأنساق القرابة وجود مستقل في ذاتها، ولكنها انعكاس لعلاقات الحيازة أو الملكية للأراضي وغيرها من الممتلكات المادية، وأن مفهوم الانحدار القرابي والمصاهرة إنما

هو تعبير عن علاقات الحيازة والملكية، ولهذا فإنَّ مفهوم البناء القرابي هو وسيلة للتعبير عن علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع (Leach, 1961).

الدوافع البيولوجية للزواج والبيئة الثقافية – الاجتماعية:

إن الحياة العائلية للإنسان مرتبطة أساساً باحتياجات بيولوجية وثقافية تفرضها ضرورات استمراريته ككائن بيولوجي واجتماعي، لذلك أتاح الزواج ومنذ مراحل التطور المبكر للبشرية تنظيم الحاجة الجنسية وتكوين الأسرة لخلق توازن وسوية الحياة العائلية داخل إطار المجتمع الكبير علاوة على ضرورة التعاون والعمل المشترك الذي تفرضه آليات النمط الإنتاجي السائد وعناصره. وبتطور أشكال الزواج وأنماطه ونتيجة للسلطة والسيطرة الأبوية وهيمنة الرجال على الثروة ازدادت مكانتهم في الأسرة وتولد لديهم حق الاستفادة من هذا المركز لأجل تغيير نظام الوراثة لمصلحة الأولاد ونقل الملكية الاقتصادية – الاجتماعية إلى الرجل (الزوج) إذ غدا هو المالك الوحيد لأسرة قد اختار هو بداية الارتباط بها وامتلك فيما بعد حق الانفصال عنها بمسوغات ومبررات ثقافية تأثرت بمقومات الزواج نفسه.

هذه المسوغات والعناصر المكونة لثقافة المجتمع المحلي والمستمدة من مصادر دينية واجتماعية عززت مركز الرجل الاجتماعي والاقتصادي ودوره وحاصرت أو في أحسن الأحوال أبقت المرأة في مركز المتلقي لقرارات هذه الثقافة سواء ما تعلق منها مستوى قنوات القبول بالشريك أو على مستوى الخضوع والاستكانة للرجل – الزوج - المتمثلة بصورة الأم في خضوعها للأب التي تنطوي على رغبة في التخلص من واقع السلطة الأبوية أو البطريركية للأسرة (Sievens, 2004)، فحين تكون صورة الأب، والأم هي المثال، أي أن الأب هو الرجل المثالي في نظر الفتاة، ومن ثمَّ فشخصية الزوج وتصرفاته ينبغي أن تتطابق مع نموذج الأب الذي تحمله لاشعورياً في ذهنها، والزوج يرفض دائماً محاولات زوجته لمحو شخصيته ليكون في الصورة

التي تريدها زوجته والشيء نفسه بالنسبة إلى الزوج الذي يرغب من زوجته أن تؤدي الدور نفسه الذي أدَّته أمه في حياته.

إن ما انصبت عليه خيارات اختيار الشريك المستندة إلى مقومات الزواج المتمثل بالبعد البيولوجي وما رافقه من قنوات تأسست على معرفة الأهل قد جعل من إشباع الرغبات الجنسية والعاطفية دافعاً للزواج تمثل فيما بعد خارج المؤسسة الزوجية في صورة الخيانة الزوجية التي كانت من أهم الأسباب الدافعة لانهيار العلاقة الزوجية واتخاذ قرار الطلاق (Cohen, 1971)، ناهيك عن التغير الثقافي الذي تسلل إلى مجمل الحياة الاجتماعية وتأثيره في منظومة القيم الاجتماعية والدينية السائدة، وتحت وقع الصعوبات الاقتصادية المعيشية وارتفاع سقف متطلبات الحياة الحضرية ومظاهرها وما رافقها من محاكاة وتقليد سلوكي واستهلاكي تضافرت جميعها لتصل بالزوج إلى اتخاذ قرار الطلاق فضلاً عمَّا ظهر من حقائق غالباً ما تتكشف حقائقها ومضامينها بعد الزواج.

الخصوصية الثقافية للزواج:

الثقافة المحلية للبلدة هي نتاج القرابة والدين ونمط الإنتاج السائد فضلاً عن واقع التغير الاجتماعي المادي وغير المادي في مختلف الأبعاد الحياتية للناس التي أثرت بالنتيجة في طبيعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة ومن ضمنها العلاقات الزواجية القائمة بين أفراد المجتمع.

ونظراً إلى السمة القرابية التي يتميز بها البناء الاجتماعي للبلدة نجد أن الزواج يتخذ نمط الزواج الداخلي من داخل الوحدات القرابية الأبوية (خط الانحدار الأبوي Patrilineal) ومن داخل الوحدات القرابية الأمومية (خط الانحدار الأمومي Matrilineal) بصورة عامة، فضلاً عن النمط الزواجي عبر خط الأصهار وخط علاقات الجوار والصداقة بحيث تبدو أسس العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع

جميعها هي الفاعلة، وتجعل قرار الزواج قراراً اجتماعياً أكثر منه قراراً فردياً خاصاً بالزوج أو الزوجة.

وسواء كان قرار الزواج من قبل أسرة الزوج أو منه نفسه فإنَّ مهمة البحث واختيار الزوجة هي من صميم دور الأم والأخوات اللواتي يأخذن على عاتقهن المبادرة والنقد الإيجابي ويعملن على الإقناع والتوفيق بين الطرفين واتخاذ قرار القبول. وفي الوقت الذي ينتظر فيه الرجال دورهم من أجل القيام بأداء مهام روتينية تتطلبها العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة بحيث تكون كل التفاصيل والإجراءات الأساسية والنهائية ذات العلاقة قد أنجزتها النساء بالكامل من قرار للقبول وصولاً إلى كم المهر ونوعيته. لذلك فقد تبيّن أن مجمل حالات الطلاق التي تمت دراستها اعتمدت في قنواتها الزواجية على النساء من الطرفين بعيداً عن المعرفة الفردية المباشرة للشاب والفتاة.

إن الدور الفاعل للمرأة في بناء العلاقة الزوجية من حيث المبادرة والبحث والقبول يكون بالقدر والفاعلية نفسهما الذي يتم فيه اتخاذ قرار الطلاق، إذ تؤثر العلاقات النسوية التي تتشكل لاحقاً بين الزوجة (الكنه Daughter-in-Law) من جهة وبين أم الزوج (العمة Mother-in-Law) و/ أو شقيقاته (أخوات الزوج Sister-in-Law) من جهة أخرى إلى مدى استقرار واستمرار الزواج ولاسيما عبر ظل إشكالية ثقافة - العمة أو الكنه - التي تتميز عادة بالتوتر والعلاقة الصراعية، إذْ لم تزل سلطة الأم ودورها الأسري فاعلة ومؤثرة ولاسيّما أنها مدعمة بقيم اجتماعية ودينية تؤكد أولوية وضرورة نيل رضا الأم، وبموازاة ذلك تعرض الزوج للسخرية الاجتماعية في حالة تحيزه لزوجته، ويعدُّ ذلك نيلاً من رجولته في حالة عدم طاعة الأم وتجاوزه رأيها وموقفها من زوجته.

ويتجلى مصدر إشكالية العلاقة الصراعية بين الزوجة وأهل الزوج في الإقامة المشتركة مع أهله، في منزل واحد (Household)، وذلك من خلال ما تتعرض له العلاقة الداخلية بين الزوجين من جهة وبقية أفراد الأسرة من جهة أخرى من تصدعات وصراعات تعكس نفسها مباشرة على الزوجة التي ينظر إليها كعضو غريب غير أصيل في الأسرة وطارئ عليها.

المعرفة المسبقة والخطوبة:

تفرض الثقافة المحلية السائدة عدم إتاحة الفرصة في التعرف والمعرفة المسبقة ما بين الخطيبين معتمدة بذلك آليات ووسائل المعرفة المتاحة ثقافياً التي تكون في العادة عبر قنوات الأهل والأقارب بالدرجة الأولى، ومن خلال علاقات الجوار والصداقة والمصاهرة والمعرفة عن بعد بالدرجة الثانية، بحيث يتخذ قرار الزواج بحسب رؤية أفراد المجتمع (ممن يعرفون الفتى والفتاة) وفي ضوء الرغبات والدوافع الفردية البيولوجية والجمالية نصل إلى مرحلة الإيجاب والقبول وعقد القران، فتكون مرحلة الخطوبة هي فرصة التعارف الفعلية والمباشرة وذلك من خلال الجلسات العائلية وبإشراف أسرة الفتاة ومراقبتهم ولاسيما أن الاعتراف الاجتماعي والثقافي بالخطبة لم يرتقِ بعد إلى شرعية الزواج المرتبط بإلاشهار، فقد تبقى العلاقات في حدود الرسمية المتعارف عليها اجتماعياً. في ضوء ذلك تبيّن أن مرحلة الخطوبة قد استمرت بالنسبة إلى حالات الطلاق المدروسة ما بين أيام إلى أشهر قليلة، أي أنها لم تكن كافية لتتيح المعرفة المسبقة لكل منهما بالآخر، بل إنَّ بعض الحالات قد عانت من بروز الخلافات التي ظهرت مؤشراتها خلال فترة الخطوبة وتفاقمت بعد الزواج.

ممَّا تقدّم وجدنا أن متضمنات الثقافة المحلية والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل من أسرتي المصاهرة والزوجين قد شكلت بيئة خصبة حاضنة للزواج، وفي الوقت نفسه كانت هي ذاتها من المقدمات والدوافع المسببة لمشاكل

الخطوبة والزواج التي أدّت إلى الطلاق. فقد كانت مرحلة الخطوبة غير كافية لتعرف الخطيبين بعضهما بصورة جيدة، وفرضت الظروف الأسرية والاجتماعية المتمثلة باستمرارية وجود أحد أفراد أسرة الفتاة عند زيارة الخطيب لخطيبته أجواء رسمية شكلت أرضية خصبة في عدم إتاحة الفرصة المناسبة والكافية لكي يتعرف كل منهما حقيقة الآخر بشكل مباشر وتلقائي خشية من الإحساس بالعيب الاجتماعي الذي يصور خلوة الخطيبين كنوع من المحرم الاجتماعي – الديني. فضلاً عمّا يتعرض له الخطيبان من تدخل في شؤونهم من قبل أسرتيهما الأمر الذي يشكل تربة خصبة لأي خلاف يحصل لاحقاً.

الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة بالنقاش والتحليل الفرض الرئيس الذي استندت إليه، كما يجيب عن مجموعة التساؤلات التي ارتكزت عليها، من خلال البحث في الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للزوجين ومشاكل الخطوبة والزواج، فضلاً عن سرد وتحليل بعض الحالات الدراسية التي شكلت ركيزة أساسية عكست حقيقة وطبيعة العوامل التي أسهمت في تزايد نسب الطلاق في بلدة الطرة.

الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للزوجين:

تشكل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل من الرجل والمرأة حاضنة تبنى عليها طبيعة العلاقة الزوجية المستقبلية المتأثرة بالمستوى العمري والتعليمي والمهني والاقتصادي وغيرها من الخصائص التي تتفاعل وتندمج معاً داخل مؤسسة اجتماعية يكشفها ويختبرها الزوجان لاحقاً.

أظهرت حالات الطلاق التي دُرِسَتْ ميدانياً فروقاً واضحة بين عمر الزوج والزوجة علاوة على سن الزواج المبكر بالنسبة إلى الفتيات مقارنة بعمر الرجال، إذ

تبيّن أن أغلبية المطلقات تزوجن في عمر تراوح ما بين 15 إلى 19 سنة وكان من أهم أسباب زواج الابنة في سن مبكر من منطلق أن "الزواج سترة" بمعنى أنه يوفر الحماية الأخلاقية للفتاة داخل المجتمع الكبير في ضوء الفهم الاجتماعي والديني للزواج الذي يضمن عفة الزوجين ويلبي رغباتهم البيولوجية والاجتماعية، علاوة على رغبة الوالدين بضمان مستقبل الابنة وهما ما يزالان على قيد الحياة وبشكل خاص عندما تكون الإناث السمة الغالبة في الأسرة.

أمَّا سن الزواج عند الرجال فقد تبيّن أن أغلبيتهم قد تراوحت أعمارهم ما بين 20 – 27 سنة والعدد المتوسط تراوحت أعمارهم ما بين 16 – 19 سنة وأقلهم تراوحت أعمارهم ما بين 30 – 37 سنة. في ضوء ذلك فإنَّ فارق العمر لسن الزواج بين الزوج والزوجة تراوح ما بين 5 إلى 15 سنة. بطبيعة الحال فإنَّ هذا الفارق العمري يعدُّ مؤشراً على مدى الانسجام والتناغم "الجيلي" (الفارق الثقافي النسبي بين الأجيال) وما قد يرافقه من خلافات وتناقضات داخل الأسرة. وبهذا الخصوص تقول (ع. أ. ق.):

> "اشتهرت منذ طفولتي بجمالي وظهرت معالم الأنوثة علي في الخامسة عشرة ولم يكن لدي ميل إلى التعليم فقرر والدي أن أتزوج سريعاً وسعدت بذلك لأستقل بحياتي عن بيت والدي المليء بالمشاكل؛ وتم تزويجي من رجل يكبرني 20 عاماً، وقتها لم أفهم معنى ذلك، وأنجبت الطفل تلو الآخر وعلى الرغم من أنني مازلت صغيرة إلا أن زوجي بدأ يتركني ويسهر خارج البيت، رفضت ذلك السلوك منه فضربني بقسوة مما اضطرني إلى الذهاب إلى الطبيب للعلاج. بعد شفائي أخبر والدي أنني لا أشاركه الفراش لأن كثرة الإنجاب جعلتني أذبل وهو يريد تجديد شبابه مع أخرى، فعرض علي أن أستمر معه شريطة أن يأتي بالثانية لتعيش معي، لكني رفضت هذا الحل لأني ما زلت صغيرة

السن وطلبت الطلاق إلا أن مشكلاتي بعد ذلك بقيت منحصرة في محاولة رؤية أبنائي الذين منعهم عني ليعذبني".

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد كانت معظم حالات الطلاق لدى الفئة التي تراوح تعليمها بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، في حين كانت أقل حالات الطلاق حدوثاً بين الأزواج في مرحلة التعليم الجامعي. ومثال ذلك ما حصل مع (س. س. ج.) إذْ قالت لي:

"تزوجته عن حب دام بيننا طويلاً حتى أنه كان أقل مني تعليمياً واجتماعياً، ومع ذلك تحديت الدنيا كلها وتزوجته، وبدأنا نكبر في حياتنا ونتطور، وبما أنني حاصلة على شهادة جامعية فقد عملت بوظيفة وراتب عالٍ نسبياً. غير أن معاملته لي بدأت تتغير وصرت ألمح الغيرة في عينية ويسقط عقدة نقصه علي، وأنا أتحمل إهانته وتجريحه لي حتى لا أحمل لقب مطلقة، لكن ذلك لم يوقف تهديده لي بالطلاق، وفي النهاية فاض بي الكيل وطلبت الطلاق. وأنا الآن في أشد حالات الندم على ما فعلته بنفسي، فأنا المخطئة منذ البداية حيث قبلت الزواج برجل لا يوافق مستواي التعليمي والاجتماعي"

أما على مستوى المهنة والدخل فقد تبيّن أن معظم المطلقات هن من ربات البيوت غير العاملات، والعدد الأقل هن من العاملات. في حين الرجال يشغلون مهناً عديدة: سائق، مزارع، عامل، عسكري، متقاعد، موظف، معلم، قطاع خاص...الخ. وظهر أن معظم حالات الطلاق كانت متدرجة من النسبة الأعلى إلى الأدنى بالتتالي كما هو وارد ذكره بحسب المهن السابقة التي تراوحت دخولها بين 70 – 200 دينار شهرياً بينما تراوح الدخل الشهري لمهنة المعلم والعاملين في القطاع الخاص بين 250 – 300 دينار. أما عن حجم الأسرة فهو في أغلب الحالات يتكون من عشرة أفراد بما

فيهم الأب والأم علاوة على زيادة عدد الإناث بالنسبة إلى الذكور مما يساعد على أن تحرص الأسرة على "سترة البنت" والقبول السريع والمباشر باستثمار فرصة تقدم الشاب لخطبة الفتاة (الابنة) واستغلالها لسبب اجتماعي – أخلاقي ولسبب اقتصادي يخفف من وطأة عبء إعالة الأسرة. لهذا فإنَّ أعلى نسب الطلاق في البلدة قد تميزت به الفئات الاجتماعية التي اتسمت بخصائص اقتصادية واجتماعية لأفراد يعملون في نشاطات اقتصادية ووظائف مدنية وعسكرية اتسمت بتدني مستوى دخلها المالي وبمكانة وأدوار اجتماعية تقع في قاع التراتب الاجتماعي أو أسفله وبالتوازي مع تدني المستوى التعليمي

مشاكل الخطوبة والزواج:

اتضح للعيان أن معظم حالات الطلاق قد تولدت بداياتها ودوافعها خلال مرحلة الخطبة، وارتبطت ببروز خلافات عائلية بين كل من أسرة الفتاة وأسرة الشاب على المصاغ الذهبي والأثاث وعدم التكيف والقبول الشخصي بين الفتاة والشاب بعد علاقة التفاعل المباشرة خلال فترة الخطبة. ولأسباب اقتضتها العلاقات القرابية وعلاقات النسب والمصاهرة السابقة والخشية من رد الفعل الاجتماعي والمراهنة على العلاقة الزواجية اللاحقة تم تجاوز تلك المشاكل وإتمام الزواج. كما كان لتدخل أهل الزوج في شؤون الزوجين وفي بروز علاقة سلبية بين الزوج والزوجة سببها انحراف السلوك وضعف التوافق الشخصي والجنسي وفي ضعف الإمكانات المادية التي تمثلت بعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة الزواجية ومتطلباتها ودورها في تفاقم الخلافات الزوجية والتي أدت في نهاية المطاف إلى الطلاق.

برزت خلال مرحلة الزواج العديد من المشاكل التي أدَّت إلى الطلاق فمنها ما كان امتداداً لخلافات مرحلة الخطوبة، ومنها ما يتعلق بالعلاقة الداخلية بين الزوجين ومدى الانسجام والتكيف في ضوء سماتهما الشخصية وخصائصهما الاجتماعية

والاقتصادية. كما كان لنمط السكن مع أهل الزوج وتدخلهم في شؤون الزوجين الأثر الأكبر مما انعكس على تصرفات الزوجة وسلوكها تجاه زوجها وأهله، إذ أصبحت تنفر من الحماة وتسلطها ومن أخوات الزوج واتكاليتهن عليها في القيام بالمهام المنزلية المشتركة. وكان لانحراف سلوك الزوج وعدم التوافق الجنسي وكثرة الغياب عن البيت أو السفر الدور الفاعل أيضاً، كما كان لسوء الوضع الاقتصادي للزوج وتدني دخله الشهري الذي لا يتوافق ومتطلبات الاستهلاك الحضري المتنامي والحاجة للظهور الاجتماعي بفعل المحاكاة والتقليد الأثر البالغ في نمو الخلافات وظهور بوادر القطيعة بين الزوجين. كما أسهمت ظاهرة تعدد الزوجات Polygyny على الرغم من ضيق نطاقها في طلب الطلاق من قبل الزوجة أو إقدام الرجل نفسه على طلاقها.

حالة دراسية (السائق والعاقر)

تزوج "سالم" للمرة الثانية وهو في سن الثالثة والأربعين من عمره ذلك لأن زوجته الأولى لا تهتم به ولا بنفسها ولا تطيعه. كانت زوجته ربة بيت مستواها التعليمي لم يَتَعدَّ الابتدائية، أمَا هو فقد وصل إلى مرحلة توجيهي* راسب. عمله سائق شاحنة يضطره إلى الغياب عن البيت مدة تتراوح بين الأسبوع والشهر. ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها رغب بالزواج من امرأة يرتاح لها وتهتم به. ويروي "سالم" قصة زواجه الثاني بالقول: "كنت مثل أي إنسان يذهب إلى دار عمه ولم أكن أعلم أن زوجة عمي نصبت لي الفخ للزواج من ابنتها العاقر، ولم أعلم أن المال أغلى شيء عندها إلا بعد الزواج، وقد طمعت بالمؤجل والمعجل الذي قدره (8000) دينار، وأصبحت زوجتي تتبلي علي الكذب عند أهلها وهم يصدقونها لأنهم يعرفون أنها مريضة ولا يستطيعون

* شهادة الثالث ثانوي.

تكذيبها، إذْ إنَّها تعاني من مرض نفسي شديد؛ وعندما تزوجتها، ومنذ أول ليلة اكتشفت أنها كانت تحمل في حقيبتها حجباً كثيرة. فقد كانت كثيرة البكاء على أتفه الأسباب وتختلق المشاكل وتبدي زعلها دون أي سبب وتصطنع الكذب. وعندما تزوجتها كنت على قناعة تامة بما قمت به لأني أريد أن أعوض ما كان ينقصني من الزوجة الأولى، "وياريت ما تزوجت!!"؛ فقد بعت منزلي بأقل من نصف ثمنه لأدفع المهر وصار هذا الزواج أكبر مصيبة في حياتي، إذ أمضيت أربع سنوات من الجحيم بالمحاكم الشرعية والصلحية، شعرت بالإهانة والندم الكبير على بيع بيتي ومصاهرة عائلة متكبرة ومتعجرفة لدرجة لا يتصورها عقل وفتاة مريضة نفسياً وتكبرني في السن رافضين إعلام أهلي وحضور حفلة خطبتي لها لأنهم يدركون رفضهم القاطع من الاقتران. وبعد كل هذه السنوات من المشاكل مع زوجتي الثانية وأهلها، وخسارتي لبيتي ودفع المؤجل والمعجل وتكاليف القضايا في المحاكم، طلقتها وعدت للسكن مع زوجتي الأولى وأولادي. وعلى الرغم من أنني قبل أن أطلقها قد حاولت علاجها ومساعدتها، إلا أنها رفضت الاعتراف بمرضها ولم تزل تزعل وتنعزل في دار أهلها، وقد بعثت بوجاهات كثيرة لإعادتها ولكنهم يرفضون عودتها ويصرون على طلب الطلاق، لان كل ما يهمهم الحصول على المال المعجل والمؤجل وتعمد أي شيء من شأنه إثارة كرهي لديهم.

الرسائل الداخلية والرسائل الخارجية:

تتسم الأسر بواقع حقيقي مكشوف ومعروف لدى أعضائها وعليه فهي تعتمد استراتيجيتين متباينتين. الأولى: داخلية حيث الحديث بوضوح عن حقيقة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وطبيعته للأسرة. والثانية: خارجية تنطوي إخفاء الحقيقة عن

المجتمع المحيط وإظهار واقع مزيف ومناقض للوقائع يبرز سمات وصفات إيجابية ترسلها الأسرة عبر الخطاب والفعل إلى المجتمع الخارجي، ويتم إظهار هذه الإستراتيجية أكثر للأسرة المراد مصاهرتها. وبعد إتمام النسب والزواج تبدأ معايشة الفتاة (الزوجة) للواقع الاقتصادي والاجتماعي لأسرة زوجها وحال اكتشافها لمضمون الرسالة الداخلية المعيشة التي تعبر عن طبيعة حياة الأسرة الداخلية، حينها تتعرى الحقيقة وتبدأ الخلافات الزوجية للزوجين ثم تنتقل إلى أسرتيهما، وهذا عبرت عنه السيدة (و. ق. د.) بقولها:

"حاولت إثناء أبي عن زواجي حتى أكمل دراستي ولكن أصر على زواجي منه لما يتصف به من سمعة طيبة وكذلك كل من حولي شجعوني وهَنَّؤُني على حظي بعريس متميز يخلو من العيوب ويتمتع بمواصفات لا ترفض. بعد الزواج وجدت أنني أعيش مع إنسان مختلف عن الذي سمعت وقيل عنه، فقد فوجئت بإنسان عابث وأناني ولا يبالي في كل شيء ويبطن ما لا يظهر، حتى المعاملات الإنسانية لم يكن يرق الوصول إليها بشكل لائق. حينها أدركت أنه إنسان مريض يعاني ازدواجية في شخصيته وتعامله، ورغم ذلك لم يصدقني أهلي وصموا آذانهم ظناً منهم أنني أبالغ فيما أقول، لأنه من وجهة نظرهم يعدُّ ضرباً من الجنون أن أبتعد عن هذا الرجل (الفرصة)، كدت أموت وأنا أواجه وحدي هذا المصير، وعندما طلبت الطلاق ساومني، وهنا تكشفت حقيقته أمام أهلي، فقد أنكر علي كل شيء، فحتى ملابسي رفض أن آخذها معي. أنا الآن مطلقة ورغم شعور أهلي بالندم على فشلي نتيجة تزويجهم إياي له بناءً على المعلومات المغلوط بها التي وصلت لهم إلا أنني أدفع الثمن وحدي. صحيح أنني تجاوزت هذه المحنة من حياتي

وأتممت دراستي ولكني في النهاية مطلقة في الخامسة والعشرين من عمري، تزوجت قسراً وطلقت قهراً ولا أعلم ما مصيري"

اغترابية الزوجة:

إن ظاهرة الاغترابية التي تعدُّ زوجة الابن كجزء من وحدة قرابية أخرى تعزز الرؤية الخاصة بأسرة زوجها تجاهها في حال نشوب صراع بينها وبين أسرة الزوج، ومن ثمَّ تسهم في بناء مقدمات قرار الطلاق الذي في حقيقة الأمر يكون نتاج عدم الاندماج في السياق الثقافي والاجتماعي مما سبب معاناة وصراعاً داخلياً وفقداناً للذات الاجتماعية (Van Schalkwyk, 2005)، هذا على الرغم من الدور السابق الذي أدَّته أم الزوج وربما شقيقاته في اختيارها، بيد أن الانقسام الجنسي يتعدى علاقة ذكر – أنثى لتصبح علاقة أنثى – أنثى وذلك من المنظور الثقافي على اعتبار زوجة الابن فرد غريب عن الأسرة. ومع ذلك تستمر القنوات الزواجية مقتصرة بصورة عامة على الأم أو الأخت، إذْ إنَّ القيم والتقاليد الدينية بكل تحمله من تابو، فضلاً عن العادات الاجتماعية التي لا تتسامح مطلقاً بالمعرفة المسبقة بين الشاب والفتاة التي يكون مسموحاً بها في حدودها الدنيا خلال مرحلة الخطبة، مما يجعل من الزواج المختبر الذي يتكشف في ظله عن أسباب ومبررات تضمنتها الخلافات الزوجية التي تفضي بالطلاق. في هذا السياق تقول (م. م. د.):

"خوفاً من أن يفوتني قطار الزواج ضحيت بدراستي الجامعية؛ لكن بعد زواجي فوجئت بوجه مختلف للرجل الذي تزوجته، وقبلت العيش معه في بيت عائلته، حيث كانت أمه وأخواته اللواتي لم يتزوجن يتهجمن علي ويجعلنني لعبتهن ويفتعلن المشكلات والخلافات ويوشين بي لزوجي، بأنني أكثر من الخروج والحديث في الهاتف بمجرد خروجه من المنزل. احتملت الكثير وصبرت على ذلك حتى لا أجر أذيال

الخيبة والندم بزواجي منه، وفاض بي الكيل لتغير زوجي اتجاهي إذْ بقي يسمع تحريض أمه وأخواته، وبدأ يهملني ويوجه إلي الشتائم والسباب ووصل الأمر به إلى حد الضرب، وصبرت على كل ذلك، وبمرور الوقت اكتشفت أنّه يخونني بعد أن اعترف لي بذلك صراحة؛ حينها لم أتمالك نفسي فهربت إلى منزل والدي وطلبت الطلاق، لكنه رفض بدافع من أمه وأخواته، فتنازلت له عن حقوقي كلّها حتى وافق على طلاقي، إذْ كان هدفي الخروج من الجحيم بأية وسيلة، وخرجت بالفعل ولكني خرجت بورقة طلاق وأنا لم أتجاوز العشرين من عمري".

غالباً ما يكون دور القرار الاجتماعي في بناء الزواج وما يرافقه من إقناع وضغط على الفتاة أو الشاب بخلاف رغبتهم، فربما يكون الارتباط العاطفي بشخص ما سبباً يهيئ لاستمرار هذه العلاقات العاطفية في صورة خيانة زوجية سواء بالنسبة إلى الزوج أو الزوجة تحت السطح الاجتماعي سرعان ما يؤدي إلى الطلاق. فقد روت لي (ن. ر. س.) قائلة:

"بعد انتهائي من الدراسة تقدم لي شاب يمتلك الكثير من مقومات فارس الأحلام، علم ومال ونسب، فقبلت به وسخرت حياتي لبيتي وله. مرت السنة الأولى بسلام ورزقنا بطفل ظننت أن بوجوده ستكون علاقتنا أفضل، لكن للأسف تغيرت أحواله معي وأصبح مدمناً على الشرب والسهر وصرت معرضة للضرب والإهانة، وعندما أتكلم معه بخصوص الحالة التي وصلنا إليها يقول لي الباب مفتوح؛ وعلى الرغم من ذلك صبرت من أجل ابني إلى أن فاض بي الكيل وعلمت أنَّه على علاقة قوية مع فتاة تعمل معه ويعيش معها في شقة؛ عندها نفذ صبري ثرت لكرامتي وتوجهت إلى المحكمة لأطلب الطلاق من رجل لم يقدر

قيمتي ولم يحترم تضحيتي له. لكن صدمت بأنَّ المحكمة لم تنصفني من أول جلسة واستمرت معاناتي مع المحكمة سنة ونصف، وإلى الآن لم أحصل على حق الطلاق لأنَّ زوجي يريد أن يردني إليه والمحكمة ترى ذلك هو عين الإنصاف. لكن السؤال الذي طرحته على القاضي هو لو أني خنت زوجي هل سيسامحني المجتمع؟ أليست الخيانة واحدة سواء صدرت من الرجل أو المرأة".

لهذا نجد أنَّه بالقدر الذي أسهمت فيه الثقافة بإنتاج خصوصية معينة رافقت الزواج أسهمت كذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بتغيير قيم ومعايير الزواج بحكم تطور وسائل المواصلات والاتصالات وقابلية الاقتباس والاستعارة والتقليد والمحاكاة لدى كثير من أفراد المجتمع، بالمقابل تراجع دور القيم الاجتماعية والدينية وفاعليتها ولاسيما وسائل الضبط الاجتماعية والدينية.

أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

انطلاقاً مما سلف ذكره وبعد تحليل الوقائع ذات العلاقة، يمكن تصنيف أسباب الطلاق إلى ذاتية وموضوعية. الأسباب الذاتية قصد منها كل ما يرتبط بالسمات الشخصية للزوجين وبطبيعة العلاقات الزواجية الداخلية، في حين قصد بالموضوعية كل ما يرتبط بالإطار الاجتماعي المحيط بهذه العلاقة. وقد تمثلت الأسباب الذاتية بالحقوق والواجبات الزوجية من قبل طرفي العلاقة، الزوج والزوجة، فمسؤولية الإنفاق وتلبية احتياجات الأسرة تقع على عاتق الزوج الذي ظهر متدنياً في بعض حالات الطلاق فضلاً عن مسؤوليته تجاه حقوق الزوجة العاطفية والجنسية وعدم إعطائها الوقت الكافي من الوجود في البيت، إذ كان للغياب الطويل وقضاء معظم الوقت خارج البيت أثره السلبي مما أدى إلى خلل وتصدع في العلاقة الزواجية نتج عنه انحراف سلوكي وبناء علاقات خارجية خفية وخيانة زوجية. كما كان لعدم

التوافق الشخصي بين الزوجين المرتبط بتدني المستوى التعليمي والاجتماعي والعمري أو تفاوت أحدهم وتباين مستوى الوعي والتغير الثقافي ومدى القرب من العادات والتقاليد الاجتماعية والقيم الدينية تأثير واضح في طبيعة العلاقة الزواجية ومدى نموها السلبي أو الإيجابي. فضلاً عن عدم التوافق النفسي المرتبط بمستوى التفاهم والتكيف وحالات الغيرة والشك المتبادل بين الزوجين وتعميق حدة الخلافات الزوجية وزيادتها.

أما الأسباب الموضوعية فقد شكلت عاملاً مسانداً وأساسياً في تقويض العلاقة الزوجية، فبالقدر الذي ارتهن به الزواج إلى وسائل وقنوات تقليدية أملتها عناصر ومعايير الاختيار الزواجي التقليدي كان لتدخل الأهل في خصوصية الحياة الزوجية دوره السلبي المؤثر في مدى استمراريتها، كما كان لطبيعة الحياة الأسرية لكلتا أسرتي الزوج والزوجة من حيث مدى الاستقرار أو الصراع الداخلي بين الوالدين وبقية أفراد الأسرتين أثره في أسر الأبناء مما دفع بالزوجة إلى طلب الإقامة في بيت مستقل بعيداً عن تدخلات الأهل في حياتها الزوجية.

فضلاً عن الأسباب الذاتية والموضوعية يجدر بنا الإشارة إلى أن الإهمال العاطفي والنفسي يعدُّ سبباً كامناً (غير ظاهر) ومهماً يصاحب الشريكين منذ بداية العلاقة، ابتداء من الخطبة مروراً بمرحلة الزواج متمثلاً بعدم رغبة الفتاة بشريكها الذي تمت الموافقة على الزواج منه ناهيك عن إقناع الأهل والخجل والخوف منهم وربما التهديد والقمع أيضاً، وهذا ما عكس نفسه على العلاقة غير المتوازنة وغير السوية بين الزوجين؛ مما أدى إلى عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه الشريك وإلى السلوك السيئ والإهانة والإيذاء والغياب عن البيت وعدم التفاهم والنشوز، بل بحث كل منهما وبدافع نفسي وخفي عمن يملأ الفراغ العاطفي والجنسي مما أوقعهما في علاقات جنسية خارجية يدركها ويكتشفها كل منهما وتنتهي بهما إلى حتمية الانفصال الرسمي وإعلان الطلاق أخيراً.

حالة دراسية (خيانة زوجية مركبة):

والد الزوج من وجهاء البلدة، وضعه الاقتصادي إلى حد ما جيد ويعتمد على ما تنتجه الأرض، يوم كانت هي ثروة المزارعين الريفيين، في وقت ساد فيه اقتصاد النمط الفلاحي الريفي، حيث كانت فيه العلاقات الريفية ومعاييرها المعتمدة على المكانة الاجتماعية وقيمها فيما يتعلق بمسألة اختيار الزوجة التي لا تجيز تقاليدها إغفال طبيعة أهل الزوجة وخصائصهم، مع ذلك لم يمنع هذا من قيام علاقة عاطفية بين الابن وهو في الثامنة عشرة من عمره مع فتاة تصغره بثلاث سنوات طلب من أهله الاقتران بها، هذا الطلب قوبل بالرفض المطلق من قبل أهله، لكون الفتاة من أسرة ليست من عشائر البلدة الأصلية، إذ هي تنتسب لأسرة وافدة ولا تراها أسرته لائقة للمصاهرة من حيث المكانة الاجتماعية، فضلاً عن كون علاقة الحب هي في حد ذاتها مثار عيب اجتماعي، بل وشبهة أخلاقية لا ترتضيها قيم ومعايير الزواج التي لا تتسامح معها الرؤية الاجتماعية إلى حد كبير، ولاسيَّما أن أسرة الابن تحظى بمكانة اجتماعية جيدة داخل البلدة علاوة على الملاحظات الأخلاقية تجاه أسرة الفتاة، ونتيجة هذه الأسباب جميعها لم يتزوج منها. والدته لخصت له سبب رفضها بقولها "أسمع: هذول الجماعة ثوبهم مش من ثوبنا". خضع الابن لنصيحة الأم المبطنة بالتهديد لكن دون أن يقطع علاقته بها. وبعد مدة بسيطة تزوجت الفتاة من شخص آخر من خارج بلدتها يعمل في القوات المسلحة. وعلى الرغم من كل ذلك بقي هذا الشاب على علاقة وطيدة بها، يقتحم بيتها الزوجي بغير علم زوجها وبرغبتها، الأمر الذي استرعى انتباه أهل زوجها بعد تكرار فعلته خلال غياب الزوج مدة أسبوع عن بيته. وما كان منهم إلا أن ترقبوه وكمنوا له إلى أن أمسكوا به بالجرم المشهود فأخبروا الشرطة التي اتخذت بحقه الإجراءات القانونية مما حدا بزوجها أن يطلقها الأمر الذي فرض ضرورة زواجهما وقبول أهل الشاب بذلك كأمر اجتماعي واقع لا يمكنهم رفضه.

سمات الزوج الثاني الشخصية تميزت بالهدوء والاستكانة والخضوع لزوجة تميزت بشخصية أقوى من شخصيته وبالعمل خارج البيت لتحسين الوضع الاقتصادي ولاسيما بعد رحيله من البلدة والعمل خارجها سنوات ومع ذلك فقد كبر حجم الأسرة وازدادت أعباء الزوج المالية مما اتسع مجال عملها وخروجها من البيت لساعات أطول، وعلى الرغم من قيام الزوج بالعمل في أكثر من مجال إلا أن وضعه الاقتصادي استمر على حاله المتردي ولاسيما بعد مرض أقعده في البيت اضطره للحصول على راتب شهري من صندوق المعونة الوطنية، وفي المقابل استمرت هي في محاولات توفير دخل إضافي بأعمال إنتاج وتسويق الملابس النسائية والمطرزات الشعبية، بحيث كانت تقضي معظم وقتها خارج البيت مما هيأ لها فرصة الاعتماد على نفسها أكثر من الاعتماد على زوج عاطل عن العمل. هذه الظروف انطوت على تضاؤل وضعف في علاقتهما الزوجية إلى أن وصلت للارتباط بعلاقات عاطفية مع رجل آخر سافرت معه أخيراً إلى خارج الأردن وقضت معه ثلاثة أشهر بحجة أنها موجودة لدى أقرباء لها هناك. وثارت ثائرة أهل الزوج على سكوته عن ذلك وقبوله بها بعد عودتها مما اضطره للرحيل مع أبناؤه الصغار وابنته المطلقة للإقامة في دمشق، في حين فضل أبنائه المتزوجون مغادرة البلدة والإقامة في قرية زوجاتهم. وبعد أربعة أشهر من الإقامة في دمشق عادوا للإقامة في بلدتهم الطرة، وعلى الرغم من هذا الهروب لم يرضَ أهله عن استمراره وإبقائه على علاقته الزوجية بها. وبعد جهود مضنية تمكنوا من إجباره على طلاقها، وحتى يقطعوا عليه الطريق من أن يعود إليها ثانية أخذوا في البحث له عن زوجة، وتمكنوا في النهاية من ذلك فطلقها، وتزوج من أخرى في حين تزوجت هي من غير عشيقها وهو قريب لها ومتزوج من أخرى ويقيم في بلدة الطرة .

المفارقة الأخرى في حياة هذه الأسرة – بحسب رواية الأب - هو أن ابنته المطلقة التي كانت متزوجة من شاب من خارج البلدة، انتهت هي الأخرى حياتها

الزوجية بالطلاق بعد مرور سنة واحدة على زواجهما، وقد أخبرت أمها بأنَّ "جني" يشبه والدها يمارس الجنس معها. وبعد أشهر تقدمت الابنة بشكوى رسمية ضد والدها وشقيقها مدعية أنهما قد مارسوا الجنس معها، حيث تم في ضوء ذلك سجن الأب والابن أشهراً على ذمة التحقيق بالقضية، الأب يؤكد أن ما فعلته ابنته هو حصيلة مكيدة ومؤامرة من نسج خيال أمها (الزوجة المطلقة) وبالاتفاق مع عشيقها وابنتها مبرراً محاولتها الانتقام منه وإثبات كذبه باتهامه لها بخيانتها الزوجية له، وأكدت الابنة بدورها ما نسجته والدتها انتقاماً من الزوج.

وتفيد هذه الابنة أن طلاقها من زوجها كان نتيجة رغبتها ولأنها لا تحبه ولا تريده زوجاً لها، خاصة بعد أن اكتشفت بأنَّ لزوجها علاقة جنسية مع أمها. وهي قد تراجعت عن شكوتها عن والدها بعد أن أخرجت من التوقيف وعادت للعيش عند شقيق والدها (عمها) وبعد أن خرج والدها من السجن تبيّن أن ما أفادت به في البداية كان تحريضاً من أمها عليه. وما زالت القضية منظورة في المحكمة.

أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الطرة:

يتبيّن من الحالات الدراسية والمقابلات التي أُجْرِيَتْ في الميدان أن أسباباً كثيرة تكمن وراء اتساع ظاهرة الطلاق وانتشارها التي لو كان ممكناً تجاوزها لما ظهر الطلاق بصورته واسعة الانتشار في البلدة. وتتمثل الأسباب من وجهة نظر المطلقين بـــالآتي:

أسباب ذاتية: تتمثل بعدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها كالخروج المتكرر من البيت والحرية الزائدة وقلة اهتمامها بالواجبات الأسرية وبزوجها. فضلاً عن سوء اختيار الزوجة الذي أدى إلى علاقات عاطفية وجنسية وخيانة زوجية خارجية، ونمو الشكوك والخشية من الرغبة في الزواج الثاني علاوة على التباين في المستوى التعليمي وعدم التفاهم والانسجام الثقافي.

أسباب اقتصادية: تنحصر في إطار التقصير في تلبية احتياجات الأسرة بسبب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتزايد متطلبات الحياة العصرية والفرق بين واقع المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجها.

أسباب اجتماعية: ناتجة عن الزواج المبكر من بين أسبابه كثرة إنجاب البنات لدى الأسرة التي تسعى لتزويج بناتها خشية بقاء هذا العدد الكبير دون زواج، وزواج البدل وتدخل الأهل في حياة الزوجين خاصة في حالة الإقامة مع أهل الزوج، فضلاً عن تحيز الأهل للابن أو الابنة، كما كان لضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية والحرية الزائدة ودور وسائل الإعلام والإنترنت والهاتف الخلوي مفعولها في التأثير في طبيعة العلاقة الزوجية. فضلاً عن التنوع الديني والعرقي الذي تمتاز به البلدة، إِذْ يوجد عدد لا بأس به من المتاولة وكذلك من الوافدين السوريين.

أما المطلقات فيرين أن زيادة نسبة الطلاق في البلدة قد تمثلت في الأسباب الآتية:

أسباب ذاتية: تعود في معظمها إلى عدم التفاهم والاستهتار وعدم تحمل مسؤولية الزوج وضعف شخصية الزوج وسوء الاختيار فضلاً عن التسرع في اتخاذ قرار الزواج والطلاق.

أسباب اقتصادية: تتمثل في الفقر وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة والبطالة وما نتج عنها من مشاكل مادية وخلافات بين الزوجين، ناهيك عن دور الظروف الاقتصادية الجيدة في تسريع اتخاذ قرار الزواج ودور "سلبي" في قطع العلاقة الزوجية بالطلاق.

أسباب اجتماعية: يعدُّ الزواج المبكر وزواج البدل وزواج الأقارب وتعدد الزوجات والمشاكل بين العشائر والتعصب العشائري علاوة على تدخل الأهل في حياة الزوجين وتحيز الزوج إلى أمه وأخواته والحسد والكراهية والنميمة التي تثير المشاكل وتفتح الباب للإشاعات من أهم الأسباب الاجتماعية لانتشار مشكلة الطلاق في الطرة.

إذا حللنا رؤية المطلقات نجد أنها تتهم المطلقين بالسير وراء المظاهر وإقامة علاقات مشبوهة مع النساء وممارسة سلوكيات سيئة منها شرب المسكرات وقضاء أوقات فراغ غير مفيدة وضعف القيم الدينية والاجتماعية واللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. وفي المقابل يتهم الرجال المرأة بعدم القدرة على تفهم الزوج والتعامل معه وتدني الإحساس بالمسؤولية الزوجية وإقامة علاقات عاطفية وجنسية مشبوهة والجري وراء الموضات وتبني سلوكيات سيئة تعلمتها من وسائل التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت والخليوي والستلايت أدت بالنتيجة إلى عدم طاعة الزوج وضعف احترام العلاقة الزوجية وعدم الاهتمام بالضوابط التي تمليها العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع.

والرجل بحسب رؤية المطلقات يتميز بضعف الشخصية والخضوع للأهل واللامبالاة والاستهتار والتعصب للعشيرة علاوة على إحساسه بالفوقية تجاه المرأة. وأما رؤيتهن تجاه أفراد المجتمع من الإناث فالمرأة تتسم باللامبالاة والاستهتار وانخراطها في أحاديث النميمة والقال والقيل وترويج الإشاعات وضعف الوازع الديني والأخلاقي، كما أن المرأة عنصر مظلوم في المجتمع يتجاهل الرجل حقوقها.

هذه الرؤية لكلا طرفي العلاقة الزوجية من المطلقين والمطلقات تجاه أفراد المجتمع حددت خصوصية مجتمع البلدة. فبعض من الرجال (المطلقين) يلخصون هذه الخصوصية بـــكونه مجتمعاً عشائرياً قائماً على المصلحة والتحرر القيمي على مستوى الشباب والشابات، وشكوك متبادلة. وضعف في سيطرة الأهل على الأبناء وعدم التفاهم بين أفراد الأسرة وتدني التماسك القرابي وخلافات عشائرية. فضلاً عن العلاقات غير الجيدة بين الناس المتمثلة بنمو علاقات صراعية بين الزوجات والأمهات بعد الزواج وفقدان هيبة كبار السن وشيوخ العشائر وتفكك العادات وضعف الالتزام بالتقاليد الاجتماعية والتغير في قيم وتوجهات المرأة بسبب خروجها إلى

المجتمع الخارجي والجلسات المختلطة، زيادة على ذلك البعد عن القيم والثقافة الإسلامية وسيادة سلوكيات الحسد والنميمة والإشاعات.

ويلخص بعضهم الآخر من الرجال رؤيتهم لهذه الخصوصية بكون مجتمع البلدة يتميز بعلاقات ودية بين أفراده وعلاقات أسرية وقرابية متماسكة وبلدة عشائرية وتجانس محلي وعادات وتقاليد ممتازة. أما رؤية النساء (المطلقات) فيما يتعلق بخصوصية مجتمع البلدة فتنطوي على تغير في السلوك وطبيعة العلاقات وظهور الانحراف الأخلاقي بسبب الإنترنت والستلايت والهاتف الخليوي والاختلاط بين الجنسين. والتعصب العشائري وتدخل الأهل في العلاقة الزوجية. وسيادة الإشاعات والنميمة التي تسهم في هدم العلاقة الزوجية.

الرؤية حول المسؤولية المباشرة عن الطلاق :

يرى كل من المطلقين والمطلقات أن الشريك هو من يتحمل المسؤولية المباشرة عن الطلاق، إذْ إنَّ لكل منهما أسبابه التي أدّت إلى ذلك. فالزوج يؤكد مسؤولية الزوجة في انهيار علاقتهما الزوجية من حيث: انحراف سلوكها وسوء تعاملها معه الذي أوصله إلى حدود الخيانة الزوجية وعدم قدرتها على تحمل مسؤولية الزواج المتمثل بواجباتها تجاه أطفالها كأم وكربة بيت وعدم طاعتها له وتعنتها ورغبتها في السيطرة وفرض رأيها عليه وتوجيه الإهانة وإثارة المشاكل وخضوعها لأهلها والسماح بتدخلهم وعدم استقلاليتها بالرأي عنهم وعدم الرغبة والقناعة بالزوج واللجوء للمحاكم لحل المشاكل الزوجية بدافع المصلحة المادية.

أمَّا الزوجة فهي ترى أسباباً تتعلق بمسؤولية الزوج المباشرة في حدوث الطلاق: زواجه لها رغماً عن إرادتها العاطفية والجنسية به والإيذاء الجسدي والإهانة وتدخل أهله خاصة والدته في حياتهم الزوجية وخضوعه لرأيهم وضعف شخصيته والزواج من أخرى والتقصير في أداء واجباته الأسرية تجاهها والأولاد وسلوكيات الزوج السيئة في التعامل وطريقته في الكلام معها.

الرؤية المجتمعية لظاهرة الطلاق:

تتداخل هذه الرؤية فيما يتعلق بالخصوصية التي يتسم بها مجتمع البلدة وميزات أفراد المجتمع من الذكور والإناث التي بالنتيجة عكست نفسها على اتساع الظاهرة في البلدة، وعليه تبدو هذه الرؤية من خلال العوامل الكامنة داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي لأهل البلدة وفي العوامل والظروف المسببة للتغير الاجتماعي والثقافي، فعلى المستوى الاقتصادي تنصب الرؤية على تردي الأوضاع الاقتصادية التي تظهر مؤشراتها في البطالة والفقر والسعي للحصول على المال من أجل تلبية متطلبات واحتياجات الأسرة الأساسية الضرورية والكمالية التي تفرضها طبيعة البيئة الحضرية تحت ضغط الحاجة والتقليد الاجتماعي المظهري الذي تتحمل أعباءه كثير من الأسر كبيرة الحجم مما يؤدي إلى رفع كلفة عيشها من الناحية الكمية والنوعية، في حين لا يسدُّ الدخل كلفة المعيشة مما ينجم عنه توترات أسرية وسعي مرتبك غير متوازن من أجل الحصول على المال بطرائق لم تعد ملتزمة إلى حد كبير لا بمبدأ الترشيد الاقتصادي ولا بالمعايير والقيم الدينية والاجتماعية، الأمر الذي يعكس نفسه على اتجاهات وشبكة علاقات الأسرة الداخلية والخارجية.

وعلى المستوى الاجتماعي تصف الرؤية مجتمع البلدة بالمجتمع العشائري الذي يتحيز أفراده للعلاقة القرابية في حالة بروز الخلاف بين الزوجين مما يزيد من عدد ونوعية الأطراف المشتركة في الصراع بحيث يظهر التضامن الميكانيكي بين أفراد الوحدة القرابية سواء كان على مستوى الأسرة أم الفخذ أم العشيرة، الأمر الذي يعزز التوتر الاجتماعي على جانبي طرفي العلاقة الزواجية (وحدة النسب والمصاهرة). من جانب آخر يرى أصحاب هذه الرؤية أن العلاقات القرابية هي في ذاتها شكلية وتظهر في حالة الصراع والتنافس مع الآخرين في أوقات الانتخابات وصراع الحصول على المكانات والمراكز الاجتماعية، بمعنى خلوها من قيم ومعايير إنسانية اجتماعية ودينية ولاسيَّما تلك المنظمة لعلاقة الزواج وما يتولد عنها من علاقات جديدة بين الأسر حيث الأطفال عادة هم أول من يدفع ثمن الطلاق الذي

يؤثر في العلاقات والروابط الداخلية والخارجية لهم كما يؤثر في سلوكهم الشخصي ويجعلهم يعيشون في جو كئيب (Wood, 2004).

كما تركز هذه الرؤية على دور ووظيفة أنماط الزواج المبكر والقرابي والبدل والمتعدد والمغلق أو الداخلي المحصور في إطار البلدة، وتأثير العلاقات التقليدية "وجها لوجه" والقنوات الزواجية التقليدية في فعاليتها السلبية كعوامل صراع وتنافس أكثر منها عوامل تهدئة وتعاون عند نشوب الخلافات الزوجية بحيث تتفاقم من المشكلة بسبب بروز الدور السلبي للأهل، ولاسيَّما أنّ كلاً من أم الزوج والزوجة تحتلان مكانة عمرية وجنسية (جندرية) تستمدانها من الثقافة المحلية بصفتها القناة الأولى للاختيار وللتحكم في مسيرة زواج ابنها فضلاً عن اتخاذها دور المحرض الذي يصر على الطلاق نتيجة لغياب الدور الإصلاحي لكبار السن.

وتؤكد هذه الرؤية التغير الذي طرأ على منظومة القيم والسلوكيات وعدم الالتزام الديني والأخلاقي الذي أدى إلى نشوء علاقات مشبوهة خفية بين الشباب والفتيات، وتراجع السيطرة الأبوية لأسباب مرتبطة بانفتاح المجتمع بحكم التغير الاقتصادي الاجتماعي، وسهولة الوصول إلى وسائل الإعلام والاتصال كالستلايت والهاتف الخليوي وأقراص الـــ C.Ds والإنترنت التي تروج لسلوكيات ومظاهر حضرية غربية وغريبة تتنافى وعناصر الثقافة المحلية المستمدة من الدين والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية. ويبدو أن الالتزام الديني على مستوى المجتمع قد أصبح مجرد طقوس وممارسات مظهرية للعبادات أكثر منه التزاماً سلوكياً للمضمون والجوهر الديني القيمي للعبادات.

النتائج المترتبة عن الطلاق :

يتم الطلاق بين الزوجين بأكثر من طريقة فإمَّا أن يكون من خلال القرار الشخصي وإمَّا بطلب من الشريك أو بطلب من الأهل أو بدعوة قضائية. ومهما تكن الطريقة التي يتم بها الطلاق إلا أن ما يترتب عليه من نتائج تنال من مختلف أبعاد

الحياة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية و تنعكس مباشرة على أطراف علاقة المصاهرة المباشرين جميعهم، الزوجين وأطفالهما وأسر والديهما وعلى بقية أفراد المجتمع الكبير بصورة مباشرة وغير مباشرة.

النتائج الاجتماعية:

تتجلى نتائج الطلاق السلبية من الناحية الاجتماعية في كسره لسوية العلاقات الاجتماعية بين الأسر المتصاهرة وإحلاله القطيعة بين الأهل. فعلى المستوى الأخلاقي ومن منظور الثقافة المحلية يتخذ المجتمع موقفاً ونظرة سلبية تجاه المرأة المطلقة بصورة خاصة، في حين يتسامح المجتمع مع الرجل، إلى حدود تقييد حرية المرأة وشعور الأهل بالخشية والخوف عليها أكثر من الابنة غير المتزوجة، الأمر الذي تزداد معه فرص تعرض كل من المطلق والمطلقة للإشاعات والتجاوزات الجنسية تجاه الجنس الآخر وربما البحث عن علاقات مشبوهة. غير أن الثمن الأكثر قسوة يدفعه الأطفال الذين يراوحون داخل إطار قطيعة زواجية بين الأب والأم توازيها علاقة اغترابية ومبتورة اجتماعياً بين أسر والديهما، فقد دلت الدراسات أنَّ اغتراب الأبوين عن أولادهم بسبب الطلاق يؤثر نفسياً فيهم ويؤدي إلى عدم إحساسهم الثقة بالنفس والاكتئاب ويعزز لديهم سلوك الانحراف (L. Baker, 2005). وأيا كان مكان إقامتهما، سواء كان مع الأم في بيت أهلها أو مع الأب، الذي قد يتزوج بأخرى التي بدورها لا تنظر بارتياح لأبناء الزوجة السابقة، فهم دائماً عرضة للإهمال والإهانة وإغفال لحقوقهما التربوية، ناهيك عن ما يتبع ذلك من تبني لسلوكيات سلبية يدفعون ثمنها هم وأسرهم. ذلك أن معظم المشاكل التي يعانيها الأطفال هي في الأساس مشاكل ظاهرة وكامنة تطفو على سطح البناء الأسري الذي كان يعيشون في كنفه، لهذا فإنَّ معظم هذه المشاكل لها أثر كبير في الأطفال في مرحلة ما بعد طلاق الوالدين (VanderValk, 2005)، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الترابط الاجتماعي والجينيولوجي بين المطلقين يعمل على التقليل من العوامل السلبية المؤثرة في الأطفال من جراء

الطلاق؛ أي إنَّه يقلل من سلبيات الطلاق على الأطفال، بمعنى أنهم على المدى البعيد قد يكونون أقل عرضة من غيرهم للآثار السلبية الناتجة عن الطلاق وتبعاته (Owusu-Bempah, 2000) وإنَّ الزمن وحده كفيل بأنَّ يحول عدم الاستقرار الذي يعيشه الأبناء، وبعد الوالدين إلى أمر طبيعي بعد أن يكونوا قد تعودوا على غيابهم (King, 2002).

النتائج الاقتصادية:

إن ما يترتب على الطلاق من ناحية الزوج هدر المال على الزواج السابق وتحمله دفع الحقوق المالية المستحقة للزوجة المطلقة، علاوة على كلفة زواجه من غيرها. كذلك دفع النفقات المالية لأطفاله الذين أصبحوا يعيشون بعيداً عنه مع والدتهم في بيت أهلها. أمَّا المطلقة فتخسر ما كانت تتمتع به من "استقلالية" وإعالة مالية كانت من حقها ومن مسؤولية الزوج، الأمر الذي يضعها في موقع اقتصادي – اجتماعي متدنٍ وتحت رحمة الشفقة والصدقة والبحث عن معونة اجتماعية أو رسمية حتى تتمكن من إعالة نفسها وأطفالها، وفي بعض الحالات قد يتم البحث عن طرائق كسب مشروعة وغير مشروعة خاصة في حالة تخلي أو عدم قدرة الأهل على إعالتها وأطفالها وامتناع الزوج أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

والطلاق من الناحية الاقتصادية بصورة عامة يعني زيادة في الأعباء والنفقات المالية التي يتحمل نتائجها الاقتصادية والاجتماعية أطراف العلاقة الزواجية جميعهم: أسر الزوجين المطلقين وأطفال الأسرة المطلقة والمجتمع أيضاً خاصة في ظل صعوبات وأزمات الوضع الاقتصادي العام وتراجع فرص العمل وتدني الدخول. كذلك يترتب على الطلاق مسؤوليات اقتصادية تتحملها المؤسسات الحكومية والمدنية التي تتولى تقديم المساعدة والرعاية الاقتصادية للآباء والأمهات وأطفالهم، علماً بأنَّ أغلب الزيجات تقوم على أساس المصلحة الاقتصادية بين الاثنين لكي يتمكنا من العيش ببحبوحة (Del Boca, 2003).

النتائج النفسية:

في ظل الثقافة المحلية تحمل المرأة مسؤولية الطلاق أكثر من الرجل، كما تعاني المرأة المطلقة من إحلالها اجتماعياً مكانة أدنى من غيرها من الفتيات غير المتزوجات وبقية النساء المتزوجات، بل حتى إنَّ زواجها مرة أخرى لا يتيح لها سوى شخص متقدم في السن توفيت زوجته أو يرغب بالزواج من أخرى تحت وقع معاناتها وخشيتها من تكرار زواج قد يكون مستقبله مجهولاً، علاوة على أن الثقافة المحلية لا تتيح للشخص الأعزب خطبة فتاة صغيرة السن ومطلقة خشية من انتقاد أفراد المجتمع وما سيلحق به من إحساس بالعيب الاجتماعي، وبتعبير محلي أو عامي يقال " صام صام وأفطر على بصلة"، وفي الوقت نفسه لا تجرؤ هي على البحث عن زوج لإدراكها للموقف الاجتماعي الذي يعرضها للإشاعات والعيب. فالرؤية الثقافية المحلية تنظر إلى المطلقة وكأنها هي التي اقترفت هذا الذنب المعيب علاوة على ما يوجه لها من نقد ولوم إذا ما تزوجت ولها أطفال من زوجها الأول، في المقابل يتزوج الرجل دون أن يواجه مثل ذلك النقد واللوم الاجتماعي الموجه للمرأة، مما يترتب على هذه الرؤية الثقافية نتائج نفسية تعانيها المطلقة سواء في مواجهة نفسها أو في مواجهة المحيط الاجتماعي إذ ينتابها الشعور بالوحدة والاضطراب والقلق والإحباط والاكتئاب وضعف الثقة بنفسها وبالآخرين وتراجع بالعلاقات الاجتماعية ناجمة عن انفعالات وضغوطات قد تسبب أمراضاً نفسية كالانزواء (Jacobson, 1983) والخوف من مواجهتهم والندم على الزواج السابق والخشية من تكرار الزواج مرة أخرى، ناهيك عن ما يتعرض له الأبناء من مضايقات ومشاكل حيثما وجدوا، لهذا ففي كثير من الأحيان ينظر إلى الأم والأب كأبوين سيئين ومنحرفين (Cohen,2003) لأنَّ طلاقهما يؤثر سلباً في علاقة الأبناء بأقرانهم وعلى شبكة علاقاتهم الاجتماعية (StØrksen, 2006).

الرؤى والحلول الممكنة لتفادي حدوث الطلاق:

تتضمن هذه الرؤية كلاً من رؤية المطلقين بوصفهما الطرف المتضرر المباشر ورؤية المجتمع لأسر الزوجين بوصفهم الطرف المتضرر غير المباشر التي برزت من خلال المقابلات التي أجريت مع عدد كبير منهم.

الرؤية الذاتية لكل من المطلقة والمطلق:

تباينت رؤية المطلقين من حيث الجنس في نسبتها وتوافقت على أهميتها كحلول يمكن على أساسها تفادي الطلاق. فالمطلق يرى أن توافق السن بين الزوجين أقل أهمية مما تراه المطلقة، في حين أن موافقة ورضى الطرفين يعدُّ عاملاً مهماً أكثر بكثير مما رأته المطلقة. وكان متغير التكافؤ الاجتماعي والتعليمي متساويين تقريباً في ضرورة توافره بين الطرفين، كذلك توافق كل من المطلق والمطلقة في بيان المهور وتحديدها بوضوح وفي توفير المسكن. أمَّا بخصوص تقديم التنازلات فإنَّ الرجل يرى أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق المرأة ويجب أن تكون متسامحة معه. أمَّا فيما يتعلق بالمرحلة السابقة على الزواج فكلاهما يتوافقان على أهمية وضرورة رؤية الشريك ومجالسته قبل الزواج، وتصر المطلقة أكثر مما يراه المطلق على أن تكون مرحلة الخطوبة طويلة نسبياً للتعارف بينهما، وكذلك الأمر المتعلق بضرورة التوعية والتثقيف الجنسي لكون كثير من حالات الطلاق مرجعها عدم التوافق الجنسي الذي تم التعبير عنه بأساليب غير مباشرة ومتنوعة، فضلاً عن التوعية حول أهمية الزواج والأسرة. وعن مدى أهمية الدور الاجتماعي المتمثل بوجود لجنة أهلية متخصصة لحل المشاكل الزوجية ومكاتب توجيه وإرشاد أسري أكدته رؤية المطلق أكثر من المطلقة، وقد توافق كل من منهما في ضرورة عدم تدخل الأهل من كلا الطرفين في شؤون الزوجين.

الرؤية المجتمعية:

رؤية أبناء المجتمع لتفادي أو لتلافي حدوث مزيد من حالات الطلاق تنطلق من تحليلهم لواقع وطبيعة العلاقات الاجتماعية والقرابية السائدة في مجتمع البلدة الموزع على وحدات قرابية "عشائر" التي هي بالنتيجة تعكس نفسها على طبيعة العلاقة الزواجية وظاهرة الطلاق نفسها. فهذه العلاقات قد تأثرت سلباً بمؤثرات مصدرها الخلافات والصراعات العشائرية أو القرابية على خلفية الانتخابات النيابية والتنافس على المكانات أو الوجاهات العشائرية، وكذلك بسبب الخلافات على بناء المضافات وما تتضمنه من مؤشر على التنافس والصراع على مكانة تمثيل العشيرة. فقد كان لهذه الخلافات أثرها المباشر في زعزعة بعض العلاقات الزوجية في حالة انتساب كل من الزوج والزوجة إلى وحدات قرابية مختلفة ومتصارعة أدّت إلى نشوب خلافات زوجية تفاعلت مع عوامل أخرى انتهت بها إلى الطلاق. لذلك فعندما يتخلص مجتمع البلدة من تبعات هذه الخلافات والنزاعات التي تنعكس سلباً على العلاقة الزوجية بإعلان الطلاق، فضلاً عن تراكمات الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي عندئذٍ فقط نستطيع أن نقول: إنَّ المجتمع قد أخذ بالتعافي من ظاهرة الطلاق المتزايدة في بلدة ما زالت من وجهة نظر أهلها تعدُّ محافظة ملتزم بقيمها وعاداتها وتقاليدها الدينية والاجتماعية.

النتائج:

إن ما تقدم من عرض لظاهرة الطلاق، وما للمتغيرات الاجتماعية والثقافية من دور في تزايد نسبته لم يكن من باب الوصف بل من باب الوقوف على حقيقة هذه المتغيرات وتحليل الكيفية التي تتفاعل فيها مع بعضها لتؤدي إلى إحداث الطلاق، إذْ لا يوجد سبب بعينه يعمل على تعاظم حدته بقدر ما هو تضافر مشترك لمجموعة متشعبة ومتداخلة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية عملت مجتمعة على

رفع نسبة الطلاق في هذه البلدة ذات الثقافة الريفية المتأثرة بواقع حضري وعولمـــة فعالة.

فقد توصلت الدراسة إلى أن اتخاذ قرار الطلاق يتأثر بالعملية التي يتم بها اختيار الشريك وبطبيعة المشكلات التي تمّت مواجهتها خلال مرحلة الخطوبة وبعد الزواج. فالزواج ليس مجرد ارتباط بين فردين، وإنما بين عائلتين فإنَّ تقبل أهل الزوجين للطرف الآخر يؤدي دوراً مهماً في استمرار الحياة الزوجية، فكثيراً من حالات الطلاق تحدث بسبب تدخل الأهل في حياة أبنائهم لعدم إدراكهم لخصوصية حياتهم الزوجية بعد انفصالهم عن الأسرة النووية. والحرص الزائد للأهل ورغبتهم في إبقاء أبنائهم تحت سيطرتهم وتابعين لهم، وعدم إدراكهم لمستجدات حياة أبنائهم التي تتضمن تغيراً في النظم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن السنة الأولى هي المحك الذي تظهر فيها الخلافات وبها تبدأ المرحلة المبكرة لتأسيس العلاقة الزوجية (الغانم، 1998: 11، 37) وللتعارف العميق والمباشر بينهما لكي يتم تجاوز كل ذلك فضلاً عن تلافي الوقوع في التناقضات الشخصية والسلوكية والعاطفية التي بمجملها تشعل فتيل الطلاق.

فقد تبيّن من خلال الدراسة الميدانية أن هناك علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق؛ إذْ إنَّ المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية، فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك، والعلاقة بين الزوجين، والصفات والطبائع الخاصة لكليهما تؤثر سلباً أو إيجاباً في طبيعة سير العلاقة بينهما وفي المجتمع. وإنَّ الزواج في بلدة الطرة يستند إلى مجموعة من المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة التي يشكل الخروج عليها مقدمات لخلل في العلاقة الزوجية، تعمل على زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساندة مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة

بأحكام الشريعة والأعراف القبلية والتحولات التي يمر بها المجتمع (لايش، 1998: 417-422).

أظهرت معظم حالات الطلاق التي دُرِسَتْ أنَّ الفئات الاجتماعية الأقل تعليماً والعاملة في مهن عادية وتتلقى دخولاً متدنية ومتوسطة لا تمكنها من تلبية متطلبات الحياة الحضرية التي لا تنسجم متطلباتها والدخول المتواضعة لأرباب الأسر قد انتهت إلى الطلاق. هذا مع العلم أن أسرة الزوج قد عمدت إلى تغطية كلفة الزواج بصورة لم تتماشَ مع قدرتها الاقتصادية التي تتناقض ورسائلها الظاهرية السابقة لأهل الزوجة، في حين كشف الزواج عن الحقيقة المناقضة مما أحدث خللاً في علاقة المصاهرة والزواج نفسها وأسهمت بتساند عوامل أخرى وأدت في نهاية المطاف إلى الطلاق.

كذلك توصلت الدراسة انطلاقاً من الحالات الدراسية ولمشاهدات الميدانية والوصفية إلى أن للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية علاقة مباشرة في زعزعة أسس القيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبناء الاجتماعي، اتجهت به نحو تبني قيم وسلوكيات تجاوزت العادات والتقاليد الثقافية المتعارف عليها، فابتعدت عن معايير التعامل الأخلاقي الديني والاجتماعي بفعل التأثر بوسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الحديثة بكل ما تحمله من ثقافة قيمية جديدة وآلية اتصال واطلاع مباشرة على أنماط سلوكية غريبة. في مقابل ذلك فإنَّ تدني الحصانة الثقافية وضعفها وتعاظم آلية التقليد والمحاكاة بفعل الاختلاط والانفتاح على واقع جديد عند كثير من أفراد المجتمع قد أدى إلى بناء علاقات خفية أخذت تنمو تحت السطح وتتغلغل في البناء الاجتماعي للمجتمع الذي أخذت أنساقه وأنظمته تتأثر سلباً بفعل هذه التغيرات.

كما أن جملة الدوافع الذاتية والموضوعية قد عملت وبصورة متكاملة ومتساندة في بروز ظاهرة الطلاق واتساعها في مجتمع تسوده الثقافة الريفية، بحيث تبدو

الظاهرة أوسع انتشاراً مقارنة بالمجتمعات الأخرى، والتي انتشرت انتشاراً كبيراً وبصورة استثنائية في بلدة الطرة هي على العكس مما هو معروف من أنها أوسع انتشاراً في المجتمعات الحضرية منها في المجتمعات الريفية (الغانم، 1998: 14).

كما انتهت الدراسة إلى أن الطلاق يترتب عليه مشاكل تلحق الضرر بالمطلقين وأبنائهم، إذْ أفرزت هذه الظاهرة جملة من النتائج السلبية التي ألحقت بالزوجين وأطفالهما ومحيطهما القرابي كثيراً من الأذى على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي. فالمرأة المطلقة يتم إحلالها في مكانة اجتماعية أدنى، وكذلك أطفالها وتخسر استقلاليتها الاقتصادية السابقة، في حين تضيف إلى الرجل أعباء اقتصادية أخرى علاوة على خسارته لعبء زواجه السابق. وعلى المستوى النفسي تعاني المطلقة من إحساس بالوحدة والإحباط وعدم الثقة بالنفس وعدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى الأمر الذي ترتب عليه شعور بعدم الثقة بالرجال والخشية والخجل منهم ومن مواجهة المجتمع الذي يحملها مسؤولية الطلاق.

وعلى المستوى الاجتماعي فإنَّ النتائج السلبية ترمي بظلالها على العلاقة بين أهل المطلقين التي تسودها القطيعة وتعرضهما للإشاعات في المجتمع ولنظرته الاجتماعية السلبية التي تقيد الحرية الاجتماعية والحرمان من الأطفال وازدياد الخلافات حولهما وربما أيضاً اتهامهما في بناء علاقات مشبوهة.

وعلى الرغم من كل ما ذكر فإنَّ الثمن الباهظ والنتيجة القاسية هي التي يدفعها الأطفال الذين يراوحون في علاقة مزدوجة وذات حدين تجمع ما بين الارتباط بأم مطلقة أو أب مطلق، فالأب علاوة على المعاناة الاجتماعية التي يتكبدها الأبناء بصفتهم أبناء أسرة مفككة،وفق الرؤية الاجتماعية السلبية، فضلاً عمَّا يلحق بهم من فقدان للتربية الأسرية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية التي قد يترتب عليه اضطرارهم لترك الدراسة والبحث عن عمل وقيامهم بدور المعيل للأسرة.

أما فيما يتعلق بدور المجتمع في الحد من ظاهرة الطلاق، فقد دلت الشواهد الميدانية أن دوره ممثلاً بمؤسساته الاجتماعية التقليدية في التصدي لهذه الظاهرة ضعيف ويكاد يكون محدوداً وغير ذي فاعلية. لذلك كانت الرؤى الممكنة لتفادي الطلاق ونتائجه السلبية تلك تنصب على الدوافع المسببة ومعالجة الخلل المغمور بها، سواء تلك التي تتضمنها عناصر الثقافة المحلية نفسها أو الناتجة عن واقع التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي طال المجتمع بكل أبعاده الحياتية، لذلك لابد من إعادة تفعيل دور المؤسسات التقليدية الأولية المتمثلة بالأبنية القرابية والاجتماعية عبر هيئات ولجان إصلاح محلية والضغط على صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأخذ بالحسبان تأثير الفقر والبطالة وغلاء مستوى المعيشة في زعزعة الأسس الاجتماعية للأسر، وضرورة تفعيل دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية داخل نطاق الأسر والفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعاني من التفكك وفقدان المعيل الرئيسي بسبب الوفاة أو المرض أو السجن. والأكثر أهمية من ذلك العمل على تفعيل دور الثقافة الدينية والاجتماعية في مواجهة وسائل الاتصال والترفيه الحديثة بما تحمله من كلفة مادية وآثار اجتماعية سلبية عبر مؤسسات وهيئات عمل أهلية ورسمية تعزز الالتزام الثقافي الفكري والأيديولوجي والرمزي بقيم الثقافة الإسلامية ومبادئها في مواجهة ما تلحقه ثقافة العولمة من سلبيات وأضرار تمس واقع حياتنا. لهذا يجب علينا فهم المعاني الرمزية للثقافة التي نعيش في أحضانها وإعادة بنائها من أجل فهم مسبباته والتقليل منه أو تلافي حدوثه قدر الإمكان (Hopper, 2001)، وإيجاد الطريقة التي يتم من خلالها معالجة ما يترتب على الطلاق انطلاقاً من رؤانا للفهم الرمزي للثقافة.

توصيات الدراسة ومقترحاتها للحد من المشكلة:

مما تقدم لاحظنا كيف أن ظاهرة الطلاق قد انتشرت وتزايدت حدتها في مجتمع الطرة، إذْ إنَّ الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة عليها لا يمكن التغلب

عليها أو تجاوزها، إلا إذا تدخل المجتمع بأفراده ومؤسساته وهيئاته الاجتماعية والدينية والقانونية والتزموا الموضوعية في معالجة هذه المشكلة التي أخذت تهدم أهم أركانه، ألا وهي الأسرة. لهذا فإنَّ الحد من الطلاق يكمن في دراسة تاريخه من قبل مختصين ومن ثم توثيق وقائعه وحيثياته وتحديد السياقات الاجتماعية المرتبطة به (Coltrane, 2003)، بحيث يجب على المجتمع أن يضع كل إمكانياته من أجل معالجة هذه المشكلة وتفادي حدوثها أو التقليل من آثارها وقت حدوثها، من خلال الترجمة الفعلية والتطبيق الواقعي لمجموعة من الحلول والأساليب الممنهجة والسياسات العلاجية. انطلاقاً من ذلك فإنَّ الدراسة توصي وتقترح الآتي:

1- التريث في اختيار الشريك: إن عدم التسرع والتريث في اختيار الشريك من ضرورات نجاح الزواج القائم على تغليب العقل على العاطفة، مع مراعاة التقارب العمري والفكري والتجانس الثقافي والتركيز على القواسم المشتركة بين الاثنين. وعدم تغليب رأي الأهل بما يتعارض والرغبة العقلية والعاطفية، أي عدم فرض الزواج بالإكراه على كليهما.

2- احترام خصوصية الزوجين: على الرغم من أن الزواج ليس ارتباطاً بين فردين، بل ارتباط بين أسرتين، إلا أن هذا لا يعطي لأسرتي التوجيه الحق بالتدخل في شؤون أبنائهم؛ **إذْ إنَّ** تقبل أهل الزوجين للطرف الآخر ودورهم في رعاية الحياة الزوجية لأبنائهم في بادئ الأمر اجتماعياً واقتصادياً، لا يعني استمرارهم في التدخل بخصوصياتهم الزوجية بعد انفصالهما عن أسرتيهما.

3- الاعتماد على الذات لما بعد الزواج: كثيراً من المتزوجين ولاسيَّما الذكور منهم يعتمدون في زواجهم على الأهل، الأمر الذي يبقيهم تحت سلطتهم ورهن متطلباتهم وشروطهم، ويضعف من شخصيتهم أمام زوجاتهم، ويؤدي بهم في النهاية إلى الطلاق، لذلك يجب على المتزوج أن يبذل جهده لكي يكون مستقلاً في حياته الزوجية عن أهله.

4- إيجاد مراكز للتثقيف الجنسي وللتوجيه والإرشاد الأسري: إن طبيعة العادات والتقاليد وما تحمله من قيم متوارثة تتجلى بالخوف والعيب والحرج في الاستفسار عن أشياء قد تسيء لسائلها، تتطلب وجود مراكز حكومية متخصصة في هذا المجال، ومرشدين في المدارس والجامعات يعملون على توعية كلا الجنسين لما سيواجهونه بعد الزواج وبأدوارهم الأسرية المستقبلية؛ **إذْ** تبيّن أن بعضاً من حالات الطلاق سببها عدم التوافق الجنسي.

5- مراعاة سن الزواج للجنسين وتحديده: تبيّن أن بعض حالات الطلاق ترجع إلى صغر الزوجين لما ينتج عنه من خلافات لعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية، وإدراكهم لطبيعة الحياة الزوجية، وهذا ما وجدناه في مجتمع الطرة الذي يقتضي زواج الفتيات في سن مبكرة، إما للمحافظة على سمعتها وشرفها، وإما بسبب الحالة الاقتصادية المتردية لبعض الأسر الفقيرة.

6- تكثيف دور المؤسسات الدينية والمدنية للحد من الطلاق: اقصد هنا أن يكون للمحاكم الشرعية وأي مؤسسات ومراكز دينية ومدنية مماثلة دور بتوعية المقبلين على الزواج بأهمية الأسرة ونوعية العلاقة التي يتأسس عليها الزواج، وكذلك توعية الزوجين بمسؤولياتهما وواجباتهما، وتقديم العون والمساعدة في الوقت المناسب وإصلاح ذات البين من خلال أماكن العبادة والأطباء النفسيين ومراكز العمل الاجتماعي والمجتمع المدني.

7- إعطاء المرأة حقوقها الشخصية وأهمها حرية الاختيار والمشورة والتعليم وفق ما نصت عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

8- أن تقوم المؤسسات الإعلامية والجمعيات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني بنشر التوعية الأسرية للمتزوجين وغير المتزوجين على السواء، والتحذير من مخاطر الطلاق على المجتمع؛ مستفيدين بذلك من خبرات المطلقين الزواجية، لما لها من أهمية في المساعدة على تجنب حصول الطلاق في المجتمع (Mitchell, 1980).

9- أن يعمل كل من المحامين والوسطاء بأسرع وقت على الإصلاح بين المطلقين بنزاهة وموضوعية من خلال سلسلة من التشريعات القانونية التي تنظم العلاقة بين المطلقين وأولادهما (Bishop, 1996)، انطلاقاً من منظومة القيم والأعراف التي تنظم وتضبط العلاقة بين أفراد المجتمع.

10- الابتعاد عن البيروقراطية في التعامل والتفاهم من قبل المراكز والمؤسسات المسؤولة عن المشاكل الأسرية في عدم تقديم العون والمساعدة في الوقت المناسب.

المراجع

المراجع العربية

إيكرز، دايرة الشبيلي " الطلاق في الأسرة الليبية " مراجعة كتاب أهارون لايش، الاجتهاد، مجلد 10 عدد 39-40، (1998)، ص 417-422.

برهوم، محمد "مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول السنة الخامسة،(1977)، جامعة الكويت، الكويت.

برهوم، محمد "ظاهرة الطلاق في الأردن: دراسة اجتماعية ميدانية"، مجلة دراسات، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني عشر،(1986)، الجامعة الأردنية، عمان، ص 189–204

الثاقب، فهد " أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث – المجلد الرابع والعشرون،(1996)، جامعة الكويت، الكويت، ص 51-78.

الخطيب، سلوى عبد الحميد " الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي "، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس،(1993)، الآداب (1).

الخطيب، مصطفى عبدالكريم (1996) معجم المصطلحات والألقاب التاريخية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

دائرة الإحصاءات العامة (2004) النتائج الأولية للتعدد العام والمساكن. الأردن.

شرابي، هشام (1992) النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط1.

العارف، عارف (1961) المفصل في تاريخ القدس. الجزء الأول، مطبعة القدس، القدس.

الغانم، كلثم (1998) ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري. جامعة قطر، الدوحة.

الفيصل، عبدالله عبد الرحمن " بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث،(1991)، الآداب (1).

المجالي، قبلان و قيسي، سليم " أسباب الطلاق في محافظة الكرك – الأردن. دراسة ميدانية "، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد الثامن عشر، السنة التاسعة،(2000)، جامعة قطر، قطر،ص 173-213.

المراجع الأجنبية

Abela, Anthony M. Who Wants Divorce? "Marriage Values and Divorce in Malta and Western Europe". **International Review of Sociology.** Mar2001, Vol. 11 Issue 1, p75-87.

Alvarez , A (1981). **Life after marriage: love in an age of divorce**. New York.

Amato, Paul R. "Reconciling Divergent Perspectives: Judith Wallerstein, Quantitative Family Research, and Children of Divorce". **Family Relations**. Oct2003, Vol. 52 Issue 4, p332-339.

Astone, Nan M., Rothert, K., Standish, Nicola J. and Kim, Young J. Women's "Employment, Marital Happiness, and Divorce". **Social Forces.** Dec2002, Vol. 81 Issue 2, p643-662.

Bane, M. J. (1976) "Material disruption and lives of children". **Journal of Social Issue**, 32 (1).

Bishop, Gillian (1996). **Divorce reform: a guide for lawyers and mediators**. Great Britain: Sweet & Maxwell.

Cohen, O., Savaya, R. "Adjustment to Divorce: A Preliminary Study among Muslim Arab Citizens of Israel". **Family Process**. Summer2003, Vol. 42 Issue 2, p269, 22p.

Cohen, Ronald (1971). **Dominance and defiance: a study of marital instability in an Islamic African society**. Washington: American anthropological.

Coltrane, S. and Adams, M. "The Social Construction of the Divorce "Problem": Morality, Child Victims, and the Politics of Gender". **Family Relations**. Oct2003, Vol. 52 Issue 4, p363-372.

Del Boca, D. and Cigno, A.. "Mothers, fathers and children after divorce: The role of institutions". **Journal of Population Economics**. Aug2003, Vol. 16 Issue 3, p399-422.

Goode, William J. (1978). **Women in Divorce**. Columbia University. Greenwood Press.

Goode, William J. (1993) **World changes in divorce patterns.** New Haven: Yale University Press

Greenstein, T. N. and Davis, S. N. "Cross-National Variations in Divorce: Effects of Women's Power, Prestige and Dependence". **Journal of Comparative Family Studies**. Spring2006, Vol. 37 Issue 2, p253-273.

Hassouneh-Phillips, Dena. "American Muslim women's experiences of leaving abusive relationship". **Health Care for Women International**. Jun2001, Vol. 22 Issue 4, p415-432.

Hill, C. T., and Rubbin, Z. (1976) "Break ups before marriage". **Journal of Social Issue,** 32 (1).

Hopper, Joseph. "The Symbolic Origins of Conflict in Divorce". **Journal of Marriage & Family**. May2001, Vol. 63 Issue 2, p430-446.

Hutteroth, W. and Abdulfattah, K. (1977). **Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late of 16th Century**. Erlangen.

Jacobson, Gerald E. (1983). **The Multiple crises of marital separation and divorce**. New York: Grune & Stratton.

Kalmijn, M., de Graaf, P. and Janssen, J. "Intermarriage and the risk of divorce in the Netherlands: The effects of differences in religion and in nationality, 1974-94". **Population Studies**. Mar2005, Vol. 59 Issue 1, p71-85.

Karney, B. R. and Bradbury, T. N. "Contextual Influences on Marriage". **Current Directions in Psychological Science**. Aug2005, Vol. 14 Issue 4, p171-174.

Kelly, Jean (1982) **Divorce: The Adult perspective**. In Benjamin B. Wolman and George Stricker (eds), Handbook of Developmental Psychology. New Jersey: prentice-Hall.

Kincaid, Stephen and Caldwell, Robert (1995) "Material Separation: Causes, Coping and Consequences". **Journal of Divorce and Remarriage**.

King, Valarie. "Parental Divorce and Interpersonal Trust in Adult Offspring". **Journal of Marriage & Family.** Aug2002, Vol. 64 Issue 3, p642-656.

L. Baker, Amy. "The Long-Term Effects of Parental Alienation on Adult Children: A Qualitative Research Study". **American Journal of Family Therapy**. Jul-Sep2005, Vol. 33 Issue 4, p289-302.

Lawton, Denis (1980). **Investigation Society**. Second Edition, Hodder and Stoghton, London.

Leach, Edmund (1961). Rethinking Anthropology. Athlone, London.

Mitchell, Ann k. (1980). **Someone to turn to: experiences of help before divorce.** Great Britain: Aberdeen U. P.

Owusu-Bempah, K. and Howitt, D. "Socio-genealogical connectedness: on the role of gender and same-gender parenting in mitigating the effects of parental divorce"**. Child & Family Social Work.** May2000, Vol. 5 Issue 2, p107-116.

Rao, A.B.S.V. Ranga and Sekhar, K. "Divorce: Process and Correlates A Cross-Cultural Study". **Journal of Comparative Family Studies**. Autumn2002, Vol. 33 Issue 4, p81-102.

Seymour, M. "Keystone of the patriarchal family? Indissoluble marriage, masculinity and divorce in Liberal Italy". **Journal of Modern Italian Studies**. Sep2005, Vol. 10 Issue 3, p297-313.

Sievens, Mary B. "Divorce, Patriarchal Authority, And Masculinity: A Case From Early National Vermont". **Journal of Social History**. Spring2004, Vol. 37 Issue 3, p651-661.

Simon and Schuster.

Smock, Pamela J., "Manning, Wendy D. and Gupta, Sanjiv. The effect of marriage and divorce on women's economic well-being". **American Sociological Review.** Dec99, Vol. 64 Issue 6, p794-812.

StØrksen, I., RØysamb, E., Holmen, T. L. and Tambs, K. "Adolescent adjustment and well-being: Effects of parental divorce and distress". **Scandinavian Journal of Psychology**. Feb2006, Vol. 47 Issue 1, p75-84.

Ubaydat, Muhammad (1990). The Impact of Marital Status on Women's Perceived Age : A Case Study of Jordan. **Abhath Al-Yarmouk: Humanities and Social Sciences Serial.** Vol. 6. Issue Nº. 4. Pp 53-66.

Van Schalkwyk, G. "Explorations of Post-Divorce Experiences: Women's Reconstructions of Self". **Australian & New Zealand Journal of Family Therapy**. Jun2005, Vol. 26 Issue 2, p90-97.

VanderValk, Inge. "Family Structure and Problem Behavior of Adolescents and Young Adults: A Growth-Curve Study". **Journal of Youth & Adolescence.** Dec2005, Vol. 34 Issue 6, p533-546.

Wood, J. J., Repetti, R. L. and Roesch, S. C. "Divorce and Children's Adjustment Problems at Home and School: The Role of Depressive / Withdrawn Parenting". **Child Psychiatry & Human Development**. Winter2004, Vol. 35 Issue 2, p121-142.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/12/10.